

المشكلات العملية في الحبس الاحتياطي وحالات الإفراج الوجدوبي للمتهم



مفهوم الحبس الاحتياطي وخطورته ومبرراته ودواعيه
شروط صدور الأمر بحبس المتهم احتياطياً ومدد الحبس الاحتياطي للمتهم،
المشكلات العملية في تطبيق أحكام الحبس الاحتياطي للمتهم ووجه استفادة المتهم
المحبوس احتياطياً بها وحالات الإفراج الوجدوبي للمتهم واستئناف قرار الحبس
وأجراءاته وحقوق المتهم في التعويض عن حبسه احتياطياً

مدحت الديسي

ماجستير في القانون

رئيس محكمة الجناح المستأنفة

المشكلات العملية في الحبس الاحتياطي وحالات الإفراج الوجوبي للمتهم

مفهوم الحبس الاحتياطي وخطورته ومبرراته ودواعيه
شروط صدور الأمر بحبس المتهم احتياطياً ومدد الحبس الاحتياطي للمتهم ،
المشكلات العملية في تطبيق أحكام الحبس الاحتياطي للمتهم ووجه استفادة المتهم
المحبوس احتياطياً بها وحالات الإفراج الوجوبي للمتهم واستئناف قرار الحبس
وأجراءاته وحق المتهم في التعويض عن حبسه احتياطياً .

مدحت الدبيسي
ماجستير في القانون
رئيس محكمة الجناح المستأنفة

٢٠١٠



| | |
|-----------|---------------|
| ٢٠٠٧/٨٦٠١ | رقم الإيداع : |
|-----------|---------------|

مقدمة

الحبس بحسب الأصل عقوبة لا يجوز توقيعها على شخص إلا بمقتضى حكم قضائي واجب النفاذ ومع ذلك أجاز القانون حبس المتهم بصفة احتياطية ومؤقتة إذا اقتضت مصلحة التحقيق سلب حريته وإبعاده عن المجتمع الخارجي . والحبس الاحتياطي بهذا المعنى إجراء شديد الخطر إذ جوهره سلب حرية المتهم أثناء التحقيق طالما كان الأمر بالحبس نافذاً ، وهو بهذا المعنى ضرورة ينبغي أن تقدر بقدرها ولذا فإن المشرع ينبغي أن يحيطه بضمانات عديدة نظراً لما ينطوي عليه من خطورة .

الطبيعة القانونية للحبس الاحتياطي

إن البحث عن الطبيعة القانونية للحبس الاحتياطي لا يعنى البحث فى مدى مشروعيته كإجراء قانونى يتعارض مع مبادئ الراسخة فى القانون الجنائى وفى مقدمتها قرينة البراءة فى الإنسان إذ أن الأمر فى هذه الحالة الأخيرة يتعلق بمبرراته ومذى علو قيمتها رغم تعارضها مع القيم الأخرى المتعلقة بضمانات وحريات الأشخاص ^(١) الأمر الذى سنتناول فيما يتعلق بالطبيعة القانونية للحبس الاحتياطي المسائل الآتية :

د / امين مصطفى محمد ، مشكلات الحبس الاحتياطي ، مجلة الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، العدد الثاني يوليو ٢٠٠٥ .

أولاً : الحبس الاحتياطي حكم تمهيدي بعقوبة :

ان اصدر الامر بالحبس الاحتياطي في مواجهة المتهم وما يترتب على ذلك من ايداعه احد السجون لفترة معينة من الزمن جعل البعض يري ان الحبس الاحتياطي على هذا النحو مجرد اجراء سابق على المحاكمة وذلك لما يترتب عليه من حبس لاهل الاشخاص التي لم تثبت ادانته بعد ، وبالتالي يمثل الحبس الاحتياطي اجراء سابق على الادانة ، وما يؤكد على هذه الطبيعة القانونية لدي هذا الراي ان مدة الحبس الاحتياطي تخصم من مدة عقوبة الحبس التي يحكم بها لاحقا ، وقد يكون للامر بالحبس الاحتياطي تأثير على المحاكمة لما قد يدخل في روع المحكمة ان الامر به يشير الي توافر ادلة ادانته مما قد يكون له اثره في توجه المحكمة الي ادانة المتهم والذي سبق حبسه احتياطيا ، والذي لا يمكن قبوله القول بان الحبس الاحتياطي عقوبة حتى مع وجود تلك الصلة^١ بينهما من ناحية خصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المقررة إذ لم يرد الحبس الاحتياطي ضمن العقوبات المقررة اصلا بالقانون ولا ينسم بخصائص تلك العقوبة وفي مقدمتها قضائية العقوبة إذ لا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي ، كما انه لا يجب ان يقصد بالحبس الاحتياطي ايلام المتهم وان حدث عرضا اذ ان الغرض منه اصلا مصلحة سير التحقيق .

(١) انظر الدكتور / ابراهيم حامد طنطاوي ، الحبس الاحتياطي ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية .

ثانيا : الحبس الاحتياطي تدبير اجترازي

يقصد بالتدابير الاحترازية مجموعة من الاجراءات اللازمة لمواجهة الخطورة الاجرامية الكامنة في شخص مرتكب الجريمة وذلك من اجل حماية المجتمع من جرائم قد تقع في المستقبل من نفس هذا الشخص ودون ان تؤدي الي ايلامه^١ ولهذا يمكن القول ان الحبس الاحتياطي يتفق في طبيعته القانونية مع التدابير الاجترازية في جانب ويختلف عنها في جانب اخر ، فيتفق في كونه يواجه الخطورة الاجرامية لدي المتهم الذي وجدت ضده دلائل كافية على ارتكابه الجريمة مما يرجح معه توافر لديه خطورة اجرامية تتمثل في حرصه على اخفاء معالم الجريمة أو التأثير على الشهود أو اربابهم ، ولهذا يمثل حبس المتهم احتياطيا مانعا له من ارتكاب هذه الجرائم ولكن يختلف في ان التدابير تفترض من حيث المبدأ ثبوت ارتكاب المتهم لجريمة سابقة في حين ان الحبس الاحتياطي يفرض على متهم لم تثبت بعد ادانته على نحو قاضع .

ثالثا : الحبس الاحتياطي اجراء من اجراءات التحقيق

استقر اغلب الفقه على ان الحبس الاحتياطي اجراء من اجراءات التحقيق^٢ اقتضته مصلحة التحقيق ذاته وبالتالي يجب

(١) د / جلال ثروت ، الظاهرة الاجرامية ، دراسة في علم العقاب .

(٢) الدكتور / محمود نجيب حسني - شرح قانون الاجراءات الجنائية - دار

للنهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، رقم ٦٤٩ ، ص ٥٩٦ .

ان يقيد بحدود هذه المصلحة ولا يسرف في استعماله ، فهو مجرد وسيلة تحوطية^١ تضمن حسن سير التحقيق وتساعد المحقق في الوقوف على مجريات التحقيق من خلال مواجهته للمتهم في أي وقت يشاء ، كما ان وجود المتهم بالحبس الاحتياطي يضمن تنفيذ ما قد يصدره المحقق من اوامر ، ولهذا يجد البعض تبرير الحبس الاحتياطي رغم مخالفته لقرينة البراءة بالقو بان هذه القرينة تج أقصى تطبيق لها في مرحلة المحاكمة .

خطورة الحبس الاحتياطي

أمر الحبس الاحتياطي لا يؤدي فقط إلى القبض على المتهم بل يؤدي أيضاً إلى وضعه في السجن احتياطياً إلى أن يصدر حكم المحكمة أو يفرج عنه قبل ذلك . والمحكمة قد تقضي ببراءته من التهمة ، وهنا يظهر وجه خطورة هذا الأمر إذ يجوز أن يلحق شخصاً برئياً . فالحبس الاحتياطي هو تضحية كبرى للحرية الشخصية قررها القانون لمصلحة العدالة .

والمحبوسون احتياطياً هم أشخاص لم تثبت إدانتهم ، وقد تظهر براءاتهم ، والغرض من حبسهم هو مجرد تقييد حريتهم

الدكتور / حسن المرصفاوي — اصول الاجراءات الجنائية — منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ٤٢٣ .

(١) الدكتور / عبد الرؤوف مهدي — شرح القواعد العامة للاجراءات الجنائية — دار النهضة العربية ،

لمنعهم من الهرب أو التأثير على مجرى التحقيق ، ولذلك فإنهم يعاملون معاملة تختلف عن معاملة المحكوم عليهم .

- وإذا كان للمتهم والنيابة العامة الحق في رفع الاستئناف أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إذا كان الأمر المستأنف صادراً من قاضي التحقيق بالحبس الاحتياطي أو بمدة أو بالإفراج عن المتهم وفقاً للقواعد التي سنتناولها بالتفصيل فيما بعد أنه يجدر بنا الإشارة إلى أن الأحكام المنظمة للحبس الاحتياطي منظومة متكاملة يحسن بنا في هذا المقام أن نتناول جميع أحكامه مع أهم المشكلات العملية التي تواجه تطبيق تلك الأحكام .

- ومن الجدير بالذكر أن النصوص القانونية التي تعرضت لأحكام الحبس الاحتياطي لحقها الكثير من التعديلات في الأوانسة الأخيرة الأمر الذي نرى معه عرض تلك النصوص وفقاً لأحدث تعديلاتها بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ ثم ننشر في ختام هذا البحث الكتاب الدوري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ لمعالي النائب العام فيما تتضمنه بالشرح لأحكام الحبس الاحتياطي .

النصوص القانونية التي تناولت وضع أحكام الحبس الاحتياطي وفقاً لأحداث التعديلات الصادرة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ معلقاً عليها بالمذكرة الإيضاحية :

أولاً : في أمر الحبس

مادة ١٣٤^(١)

يجوز لقاضي التحقيق ، بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه ، إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة ، والدلائل عليها كافية ، أن يصدر أمراً بحبس المتهم احتياطياً ، ذلك إذا توافرت إحدى الحالات أو الدواعي الآتية :

١- إذا كانت الجريمة في حالة تلبس ، ويجب تنفيذ الحكم فيها فور صدوره .

٢- الخشية من هروب المتهم .

٣- خشية الإضرار بمصلحة التحقيق سواء بالناتج على

المجنني عليه أو الشهود أو بالعبث في الأدلة أو القرائن

(١) استبدلت المادة ١٣٤ بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ وكان نصها قبل الاستبدال ما يأتي :

"مادة ١٣٤ - إذا تبين بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه أن الدلائل كافية ، وكانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بحبس المتهم احتياطياً " .

" ويجوز دائماً حبس المتهم احتياطياً إذا لم يكن له محل إقامة ثابت معروف في مصر وكانت الجريمة جنحة معاقباً عليها بالحبس " .

المادية ، أو بإجراء اتفاقات مع باقي الجناة لتغيير الحقيقة أو طمس معالمها .

٤- توقفي الإخلال الجسيم بالأمن والنظام العام الذي قد يترتب على جسامه الجريمة .

ومع ذلك يجوز حبس المتهم احتياطياً إذا لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر ، وكانت الجريمة جنائية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس .

مادة ١٣٦ (١) " يجب على قاضي التحقيق قبل أن يصدر أمراً بالحبس أن يسمع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم " .

ويجب أن يشتمل أمر الحبس على بيان الجريمة المسندة إلى المتهم والعقوبة المقررة لها والأسباب التي بنى عليها الأمر . ويسري حكم هذه المادة على الأوامر التي تصدر بمد الحبس الاحتياطي وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ١٣٧

للنيابة العامة أن تطلب في أي وقت حبس المتهم احتياطياً

(١) استبدلت المادة ١٣٦ بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ وكان نصها قبل الاستبدال ما يأتي :

" مادة ١٣٦ - يجب على قاضي التحقيق قبل أن يصدر أمراً بالحبس أن يسمع أقوال النيابة العامة "

مادة ١٣٨

يجب عند إيداع المتهم السجن بناء على أمر الحبس أن تسلم صورة من هذا الأمر إلى مأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام .

مادة ١٣٩

يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إيلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ، ما لم يعتمد قاضي التحقيق لمدة أخرى .

مادة ١٤٠

لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة ^(١) ، وعليه أن يدون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الإنن .

(١) عدلت المادة ١٤٠ بالمرسوم بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٢٥ باستبدال عبارة " النيابة العامة " بعبارة " قاضي التحقيق " .

(٢) استبدلت المادة ١٤١ بالمرسوم بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ وكان نصها قبل الاستبدال ما يأتي :

مادة ١٤١

للنيابة العامة ولقاضي التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها
ففي كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من
المسجونين وبأ لا يزوره أحد وذلك بدون إخلال بحق المتهم
بالاتصال دائماً بالمدافع عند بدون حضور أحد .

مادة ١٤٢

ينتهي الحبس الاحتياطي بمضي خمسة عشر يوماً على حبس
المتهم ، ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق ، قبل انقضاء تلك المدة ،
وبعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم ، أن يصدر أمراً بمد
الحبس مدداً مماثلة بحيث لا تزيد مدة الحبس في مجموعه على
خمس وأربعين يوماً .

على أنه في مواد الجرح يجب الإفراج حتماً عن المتهم
المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان
له محل إقامة معروف في مصر وكان الحد الأقصى للعقوبة
المقررة قانوناً لا يتجاوز سنة واحدة ، ولم يكن عائداً وسبق الحكم
عليه بالحبس أكثر من سنة .

" لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من
المسجونين وبأ لا يزوره أحد ، وذلك بدون إخلال بحق المتهم في الاتصال دائماً
بالمدافع عنه بدون حضور أحد " .

إذا لم ينته التحقيق ورأى القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر في المادة السابقة ، وجب قيل انقضاء المدة السالفة الذكر إحالة الأوراق إلى محكمة الجench المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة . ومع ذلك يتعين على عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطياً ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلة لانتهاء من التحقيق .

ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ثلاثة أشهر ، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة ، ويجب على النيابة العامة في هذه الحالة أن تعرض أمر الحبس خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ الإعلان بالإحالة إلى المحكمة المختصة وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من هذا القانون لإعمال مقتضى هذه الأحكام ، وألا يجسب الإفراج عن المتهم . فإذا كانت التهمة المنسوبة إليه جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على خمسة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس بمدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة ، وإلا وجب الإفراج عن المتهم .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز مدة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي وسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية بحيث لا يتجاوز ستة أشهر في الجنج وثمانية عشر شهراً في الجنايات ، وستين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام .

ثانياً : في الإفراج المؤقت

مادة ١٤٤

لقاضي التحقيق في كل وقت سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم أن يأمر بعد سماع أقوال النيابة العامة بالإفراج المؤقت عن المتهم إذا كان هو الذي أمر بحبسه احتياطياً ، على شرط أن يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب وبألا يفر من تنفيذ الحكم الذي يمكن أن يصدر ضده .

فإذا كان الأمر بالحبس الاحتياطي صادراً من محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بناء على استئناف النيابة العامة الأمر بالإفراج السابق صدوره من قاضي التحقيق فلا يجوز صدور أمر جديد بالإفراج إلا منها ^(١) .

(١) صدرت المبرارة ١٤٤ / ٢ بالقرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وذلك باستبدال

عبارة " محكمة للجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة " بعبارة " غرفة الاتهام " .

(٢) استبدلت المادة ١٤٦ بالقرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وكان نصها قبل

الاستبدال ما يأتي :

" يجوز تعليق الإفراج المؤقت - في غير الأحوال التي يكون فيها واجباً حتماً - على تقديم كفالة .

مادة 125

فسي غير الأحوال التي يكون فيها الإفراج واجباً حتماً ، لا يفرج عن المتهم بضمان أو بغير ضمان إلا بعد أن يعين له محل في الجهة الكائن بها مركز المحكمة إن لم يكن مقيماً فيها .

مادة 126

يجوز تعليق الإفراج المؤقت - في غير الأحوال التي يكون فيها واجباً حتماً - على تقديم كفالة . ويقدر قاضي التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة حسب الأحوال ، مبلغ الكفالة .

ويخصص في الأمر الصادر بتقدير مبلغ الكفالة جزء منه ليكون جزاء كافياً لتخلف المتهم عن الحضور في أي إجراء من إجراءات التحقيق والدعوى والنقد لتنفيز الحكم والقيام بكافة الأخرى التي تفرض عليه .

ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتي بترتيبه :

-
- ويقدر قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ، إذا كان أمر الإفراج صادراً منها مبلغ الكفالة ، ويخصص جزء معين منه ليكون جزاء كافياً لتخلف المتهم عن الحضور في جميع إجراءات التحقيق والدعوى والنقد لتنفيز الحكم والقيام بكافة الواجبات التي تفرض عليه . ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتي بترتيبه : -
 - أولاً : المصاريف التي دفعها معجلاً المدعي بالحقوق المدنية .
 - ثانياً : المصاريف التي صرفتها الحكومة .
 - ثالثاً : العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم .

أولاً : المصاريف التي صرفتها الحكومة .

ثانياً : العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم .

وإذا قدرت الكفالة بغير تخصيص - اعتبرت ضماناً لقيام
المتهم بواجب الحضور والواجبات الأخرى التي تفرض عليه
وعدم التهرب من التنفيذ .

مادة ١٤٧

يدفع مبلغ الكفالة من المتهم أو من غيره ، ويكون ذلك بإيداع
المبلغ المقدر في خزانة المحكمة نقداً أو سندات حكومية أو
مضمونة من الحكومة .

ويجوز أن يقبل من أي شخص ملئ التعهد بدفع المبلغ المقدر
للكفالة إذا أدخل المتهم بشرط من شروط الإفراج ، ويؤخذ عليه
التعهد بذلك في محضر التحقيق أو بتقرير في قلم الكتاب ويكون
للمحضر أو التقرير قوة السند الواجب التنفيذ .

مادة ١٤٨

إذا لم يقم المتهم بغير عذر مقبول بتنفيذ أحد الالتزامات
المفروضة عليه ، يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكاً للحكومة
بغير حاجة إلى حكم بذلك . ويرد الجزء الثاني للمتهم إذا أصدر
في الدعوى قرار بأن لا وجه ، أو بالبراءة .

مادة ١٤٩

لقاضي التحقيق إذا رأى أن حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة أن يلزمه بأن يقدم نفسه لمكتب البوليس في الأوقات التي يحددها له في أمر الإفراج مع مراعاة ظروفه الخاصة .
وله أن يطلب منه اختيار مكان للإقامة فيه غير المكان الذي وقعت فيه الجريمة ، كما له أن يحظر عليه ارتياد مكان معين .

مادة ١٥٠ (١)

" الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع قاضي التحقيق من إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم أو بحبسه ، إذا قويت ضده الأدلة أو أخل بالشروط المفروضة عليه ، أوجدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الإجراء " وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٤٣ من هذا القانون .

مادة ١٥١

إذا أحيل المتهم إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إن كان محبوساً أو حبسه إن كان مفرجاً عنه من اختصاص الجهة المحال إليها .

(١) استبدلت المادة ١٥٠ بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ وكان نصها قبل الاستبدال ما يأتي : " الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع قاضي التحقيق من إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم أو بحبسه ، إذا قويت ضده الأدلة أو أخل بالشروط المفروضة عليه ، أوجدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الإجراء " .

وفي حالة الإحالة إلى محكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الانعقاد من اختصاص محكمة الجنح المسانفة منعقدة في غرفة المشورة .

وفي حالة الحكم بعدم اختصاص تكون محكمة الجنح المسانفة منعقدة في غرفة المشورة هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج أو الحبس إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

مادة ١٥٣^١ لا يقبل من المجني عليه أو من المدعي بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالإفراج عنه .

١- استبدلت المادة ١٥١ بالقرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وكان نصها قبل الاستبدال ما يأتي : " إذا أحيل المتهم إلى غرفة الاتهام أو إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إن كان محبوساً أو حبسه إن كان مفرجاً عنه من اختصاص الجهة المحال إليها " .

وفي حالة الإحالة إلى محكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الانعقاد من اختصاص غرفة الاتهام .

وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج أو الحبس إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

ثم حذفت منها كلمة " مستشار الإحالة " بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١

ثالثاً : في استئناف أوامر القاضي

مادة ١٦١

للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم .

مادة ١٦٢

للمدعي بالحقوق المدنية استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا إذا كان الأمر صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعته منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

مادة ١٦٣

لجميع الخصوم أن يستأنفوا الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص ، ولا يوقف الاستئناف سير التحقيق ، ولا يترتب على القضاء بعدم اختصاص بطلان إجراءات التحقيق .

مادة ١٦٤ (١)

(١) استبدلت المادة ١٦٤ بالقرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وكان النص قبل الاستبدال ما يأتي :

" لا يجوز لغیر النيابة العامة استئناف الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى ، وذلك مع عدم الإخلال بما للمتهم من الحق في أن يثبت أن الواقعة التي أثبتت عليها الإحالة لا يعاقب عليها القانون .

- ثم استبدلت الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦

وكان نص الفقرة قبل الاستبدال ما يأتي :

للنيابة العامة وحدها استئناف الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة طبقاً للمادتين ١٥٥ ، ١٥٦ .

ولها وحدها كذلك أن تستأنف الأمر الصادر في جنابة الإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطياً ، وللمتهم أن يستأنف الأمر الصادر بحبسه احتياطياً أو يمد هذا الحبس .

مادة ١٦٥

يحصل المستأنف بتقرير في قلم الكتاب .

مادة ١٦٦ (١)

" مادة ١٦٤ / ٢ ولها وحدها كذلك أن تستأنف الأمر الصادر في جنابة بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطياً " .

(٢) استبدلت المادة ١٦٥ بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وكان النص قبل الاستبدال ما يأتي :

" يحصل المستأنف بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الإعلان حسب الأحوال " .

(١) استبدلت المادة بالقرار بقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وكان النص قبل الاستبدال ما يأتي :-

" يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة للنائب العام عشرة أيام " .

- ثم استبدلت بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ وكان النص قبل الاستبدال ما يأتي :-

" يكون ميعاد الاستئناف أربعاً وعشرين ساعة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ وعشرة أيام في الأحوال الأخرى " .

ويبتدئ الميعاد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة إلى النيابة العامة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة إلى باقي الخصوم

(٢) استبدلت المادة ١٦٧ بالقرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وكان النص قبل

الاستبدال ما يأتي :

" يكون ميعد الاستئناف عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر بالنسبة إلى النيابة العامة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة إلى باقي الخصوم عدا الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ من هذا القانون ، فيكون ميعد استئناف النيابة لأمر الإفراج المؤقت أربعاً وعشرين ساعة ، ويجب الفصل في الاستئناف خلال ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ رفعه ، ويكون استئناف المتهم في أي وقت ، فإذا صدر قرار برفض استئنافه جاز له أن يتقدم باستئناف جديد كلما انقضت مدة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الرفض " .

" يرفع الاستئناف إلى غرفة الاتهام ، وتفصل فيه على وجه الاستعجال " .

- ثم استبدلت بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وكان النص قبل الاستبدال ما يأتي :
" يرفع الاستئناف إلى محكمة الجنح للمستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إلا إذا كان الأمر للمستأنف صادراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى في جنابة فيرفع الاستئناف إلى مستشار الحالة ويفصل في الاستئناف على وجه الاستعجال " .

- ثم استبدلت الفقرتان الأولى والثانية من المادة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ وكانت قبل الاستبدال ما يأتي :

" المادة ١٦٧ - يرفع الاستئناف إلى محكمة الجنح للمستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إلا إذا كان الأمر للمستأنف صادراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى في جنابة فيرفع الاستئناف إلى محكمة الجنابات منعقدة في غرفة المشورة " .

وإذا كان الذي تولى التحقيق مستشاراً عملاً بالمادة ٦٥ فلا يقبل الطعن في الأمر الصادر منه إلا إذا كان متعلقاً بالاقتصاص أو بأن لا وجه في إقامة الدعوى ويكون الطعن أمام محكم الجنابات منعقدة في غرفة المشورة .

- استبدلت كلمة " قاض " بكلمة " مستشار " بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

مادة ١٦٧

" يرفع الاستئناف أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إذا كان الأمر المستأنف صادراً من قاضي التحقيق بالحبس الاحتياطي أو بمسده ، فإذا كان الأمر صادراً من تلك المحكمة ، يرفع الاستئناف إلى محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة ، إذا كان الأمر صادراً من محكمة الجنايات يرفع الاستئناف إلى الدائرة المختصة ، ويرفع الاستئناف في غير هذه الحالات أمام الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إلا إذا كان الأمر المستأنف صادراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى في جنابة أو صادراً من هذه المحكمة بالإفراج عن المتهم فيرفع الاستئناف إلى محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة " .

وفي جميع الأحوال يتعين الفصل في الطعن في أوامر الحبس الاحتياطي أو مسده أو الإفراج المؤقت ، خلال ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ الطعن ، وإلا يجب الإفراج عن المتهم . وتختص دائرة أو أكثر من دوائر المحكمة الابتدائية أو محكمة الجنايات لنظر استئناف أوامر الحبس الاحتياطي أو الإفراج المؤقت المشار إليهما في هذه المادة .

وعلى غرفة المشورة عند إلغاء الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى أن تعيد القضية معينة الجريمة المكونة لها والأفعال المرتكبة ونص القانون المنطبق عليها وذلك لإحالتها إلى المحكمة المختصة .

وتكون القرارات الصادرة من غرفة المشورة في جميع الأحوال نهائية .

مادة ١٦٨ (١)

ينفذ الأمر الصادر بالأفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا ما لم تستأنفه النيابة العامة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٦٦ من هذا القانون .
وللمحكمة المختصة أن تأمر بمد حبس المتهم طبقا لما هو مقرر في المادة ١٤٣ من هذا القانون .

وإذا لم يفصل في الاستئناف خلال ثلاثة ايام من تاريخ التقرير به وجب تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج فورا .

مادة ١٦٩^١

(١) استبدلت المادة ١٦٨ بالقرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وكان نص قبل الاستبدال ما يأتي : " مادة ١٦٨ لا يجوز تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ١٦٥ ولا قبل الفصل في الاستئناف إذا رفع في الميعاد " .
- ثم استبدلت الفقرتان الأولى والثانية بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ وكانت قبل الاستبدال ما يأتي .

" مادة ١٦٨ لا يجوز في مواد الجنايات تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت عن المتهم للمحبوس احتياطيا قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ١٦٦ ولا قبل الفصل فيه إذا رفع في هذا ميعاد والمحكمة الجench المستأنفة منعقدة في غرفة للمشورة أن تأمر بمد حبس المتهم طبقا لما هو مقرر في المادة ١٤٣ " .

إذا رفض الاستئناف المرفوع من المجني عليه أو من المدعي بالحقوق المدنية ، جاز للجهة المرفوع إليها الاستئناف أن تحكم عليه للمتهم بالتعويضات الناشئة عن رفع الاستئناف . إذا كان لذلك محل .

مادة ٢٠١ : فقرة أولى

" يصدر الأمر بالحبس من الحيازة العامة من وكيل نيابة علي الأقل وذلك لمدة أقصاها أربعة أيام تالية للقبض علي المتهم أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضا عليه من قبل . ويجوز للسلطة المختصة بالحبس الاحتياطي أن يصدر بدلا منه أمرا يأخذ التدابير الآتية :

- ١- إلزام المتهم بعدم مبارحة مسكنة أو موطنه .
- ٢- إلزام المتهم بأن يقدم نفسه لمقر الشرطة في أوقات

محددة

- ٣- حظر ارتياد المتهم أماكن محددة .

فإذا خالف المتهم الالتزامات التي يفرضها التدبير ، جاز حبسه احتياطيا ويسري في شأن مدة التدبير أو مدتها والحد

(١) استبدلت المادة ١٦٩ بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وكان النص قبل الاستبدال ما يأتي :

" مادة ١٦٩- إذا رفض الاستئناف المرفوع من المجني عليه أو من المدعي بالحقوق المدنية ، جاز لغرفة الاتهام أن تحكم عليه للمتهم بالتعويضات الناشئة عن رفع الاستئناف .

الأقصى لها واستئنافها ذات القواعد المقررة بالنسبة إلي الحبس الاحتياطي "

مادة ٣٠٣ (فقرة ثانية)

" وللقاضي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة لا تجاوز كل منها خمسة عشر يوما، وبحيث لا تزيد مدة الحبس الاحتياطي في مجموعها علي خمسة وأربعين يوما "

مادة ٣٠٥ : (فقرة ثانية)

وللمتهم ان يستأنف الأمر الصادر بحبسه احتياطيا أو بمد هذا الحبس من القاضي الجزئي أو محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، وللنيابة العامة إذا استلزمت ضرورة التحقيق أن تستأنف الأمر الصادر من القاضي الجزئي أو من محكمة الجنج المستأنفة في غرفة المشورة بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا وتراعي في ذلك أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ والمواد من ١٦٥ إلي ١٦٨ من هذا القانون .

مادة ٣٠٦ مكررا : (فقرة أولى)

" يكون لأعضاء النيابة العامة من درجة رئيس النيابة علي الأقل - بالاضافة إلي الاختصاصات المقررة للنيابة العامة - سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والرابع من الكاتب الثاني من قانون العقوبات ويكون لهم فضلا عن ذلك سلطة محكمة

الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة المبينة في المادة ١٤٣ من هذا القانون في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني لمشار اليه بشرط الا تزيد مدة الحبس في كل مرة عن خمسة عشر يوما .

مادة ٣١٣ مكررا :

"تلتزم النيابة العامة بنشر كل حكم بات ببراءة من سبق حبسه احتياطيا وكذلك كل امر صادر بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله في جريدين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة الحكومة ، ويكون النشر في الحالتين بناء على طلب النيابة العامة او المتهم او احد ورثته وبموافقة النيابة العامة في حالة صدور امر بان لا وجه لاقامة الدعوى .

هذا وبصدور القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ واستحدث المشرع معايير وضوابط لممارسة سلطة الحبس الاحتياطي ويعتبر هذا الاستحداث من اهم ما اشتمل عليه مشروع القانون بحسبان ان الحبس الاحتياطي هو من اخطر الاجراءات الجنائية التي تتخذ قبل المتهم في مرحلتى التحقيق والمحاكمة ، لما يترتب عليه من مساس مباشر بحق الانسان في التنقل الذي كفلته المادة ٤١ من الدستور ، وذلك خلال مرحلتين من مراحل الدعوى لجنائية يلزم المتهم طوال مدتهما اصل البراءة .

والمعايير والضوابط التي وضعها المشروع لتحقيق اقصى درجات ضمانات ممارسة تلك السلطة ، وفقا لنصوص المواد

١٣٤ و ١٣٦ و ١٤٣ (فقرة أخيرة) و ١٦٤ (فقرة ثانية) و ١٦٧ الفقرات الأولى والثانية والثالثة و ٢٠٢ (فقرة ثانية) و ٢٠٥ (فقرة ثانية) التي استعاض بها المشروع ، عن نصوصها القائمة في قانون الإجراءات الجنائية ، نتحصل فيما يأتي :

١- ايجاب ان تصدر اوامر النيابة العامة بالحبس الاحتياطي من وكيل نيابة على الاقل المادة ٢٠١ (فقرة أولى) ، بحيث يتمتع على معاون النيابة المنتدب للتحقيق او مساعد النيابة اصدار الامر بالحبس الاحتياطي ، وهي ضمانه لممارسة هذه السلطة من جانب من اكتسب خبرة معقولة خلال مدة لا تقل عادة عن سنتين .

٢- تحديد حالات ومعايير ممارسة سلطة الحبس الاحتياطي ، وايجاب تسبب الاوامر الصادرة به ، او بتجديده ، كالتشأن بالنسبة للاحكام الجنائية وفي هذا تيسير على النيابة العامة والقضاء في مباشرة هذا الاختصاص وتبصير للمتهم ودفاعه بدواعي الحبس ، وعون على مراقبة سلامة التطبيق القانوني والتقدير القضائي في هذا الخصوص وذلك فضلا عن وضع حد اقصى لمدة الحبس الاحتياطي لا سبيل لتجاوزه في جميع الاحوال . (المادتان ١٣٤ و ١٣٦) .

٣- اتاحة سبيل الطعن في الاوامر الصادرة بالحبس الاحتياطي او بمدة وهي ضمانه هامة ، استلزمها استحداث وضع حالات ومعايير لاستخدام سلطة الحبس الاحتياطي وايجاب تسبب الاوامر الصادرة به وضرورة فرض رقابة القضاء على سلامة

تطبيق الاحكام المتعلقة بذلك ، وقد تكفل المشروع بتنظيم هذا الطعن فى نصوص المواد ١٦٤ (فقرة ثانية) و٦٦ و١٦٧ الفقرات الاولى والثانية والثالثة و٢٠٥ (فقرة ثانية) التى استعاض بها عن النصوص القائمة ، بحيث يجوز فى كافة الاوامر الصادرة بالحبس الاحتياطي او بمدة سواء صدرت من النيابة العامة لدى مباشرتها سلطات قاضى التحقيق او سلطات محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة او من قاضى التحقيق او من مستشار التحقيق او من القاضى الجزئى او من تلك المحكمة ، وجعل المشروع الطعن جائزا فى اى وقت مادام الحبس الاحتياطي قائما ، كما اباحة كلما انقضت مدة ثلاثين يوما من تاريخ رفض الطعن واوجب المشروع ان يتم الفصل فى الطعن فى جميع الاحوال خلال ثلاثة ايام من تاريخ رفعه والا وجب الافراج عن المتهم وبديهي ان للنيابة العامة ان تخل سبيل المحبوس فى اى وقت ما دامت الدعوى الجنائية لم تتم احالتها بعد الى المحكمة الجنائية المختصة وانه يتعين الافراج عن المتهم اذا انقضت مدة حبسه قبل الفصل فى الطعن .

• مفهوم الحبس الاحتياطي

الحبس هو سلب حرية المتهم فترة من الزمن بإيداعه احد السجون ، والاصل فيه انه عقوبة وبالتالي يجب الا يوقع الا بحكم قضائى بعد محاكمة عادلة تتوفر فيها للمتهم ضمانات الدفاع عن نفسه ، وذلك اعمالا لاصل عام من اصول المحاكمات الجنائية —

بل هو حق من حقوق الانسان - هو ان الاصل في الانسان البراءة . ومع ذلك اجازة المشرع للمحقق في التحقيق الابتدائي بمجرد ان يبدأ التحقيق او أثناء سيرة ويرى جانب من الفقه^(١) ان الحبس الاحتياطي اجراء من اجراءات التحقيق في حين نرى نحن مع جانب اخر من الفقه ان الحبس الاحتياطي ليس اجراء من اجراءات التحقيق لانه لا تستهدف البحث عن دليل وانما هو الادق من اوامر التحقيق التي تستهدف تأمين الادلة سواء تجنباً لتأثيره على شهود الواقعة وعدا وعيدا وضمانا لعدم هربه من تنفيذ الحكم الذي سيصدر عليه بالنظر الى كافة الادلة ضده^(١)

مشروعية الحبس احتياطي

الحبس الاحتياطي قد يكون ضرورياً من وجهتين : (١) منع المتهم من الهرب . (٢) منعه من اخفاء او تلفيق الادلة .
فقد يكون الحبس لازماً لمنع المتهم من الهرب . وعلى المحقق من هذه الوجهة ان ينظر الى خطورة الجريمة ومركز المتهم في الهيئة الاجتماعية وسوابقه ووجود او عدم وجود روابط تربطه بعائلة او عمل او ملك .

١- د / عبد الرؤف مهدي شرح قانون الاجراءات الجنائية

٢- د / محمد زكي ابو عامر شرح قانون الاجراءات الجنائية

وقد يتعين الحبس الاحتياطي لمنع المتهم من إخفاء أو تلفيق الأدلة ، واستمالة الشهود أو التأثير عليهم ، وتحذير الشركاء ، وتضييع الفائدة التي تعود من تفتيش المنازل . ولكن هذا الوجه ثانوي لأن الحبس لا يمنع المتهم من الاستعانة بأهله واصدقائه وخدمة وشركائه على إخفاء أدلة الجريمة ولكن لا يبرر الحبس الاحتياطي مايجده المحقق من السهولة في وجود المتهم في متناول يده وتحت تصرفه أثناء التحقيق .

كما أنه لا يجوز أن يجعل من الحبس الاحتياطي عقاب احتياطي أو درس توقعه النيابة ببعض المتهمين الذين تعتقد اجرامهم ولكنها تتوقع تبرئتهم لعدم توفر الأدلة قبلهم .

- دواعي الحبس الاحتياطي :

نصت عليها المادة ١٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بقولها "يجوز لقاضي التحقيق ، بعد استجواب المتهم او في حالة هربه ، اذا كانت الواقعة جنائية او جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة ، وللدلائل عليها كافية ، ان يصدر امرا بحبس المتهم احتياطيا ، وذلك اذا توافرت احدى الحالات او الدواعي الاتية :-

١- اذا كانت الجريمة في حالة تلبس ، ويجب تنفيذ الحكم فيها فور صدوره .

٢- الخشية من هروب المتهم .

- ٣- خشية الاضرار بمصلحة التحقيق سواء بالتأثير على المجنى عليه او الشهود ، او بالعبث فى الادلة او القرائن المادية ، او باجراء اتفاقيات مع باقى الجناه لتغيير الحقيقة او طمس معالمها .
- ٤- توفى اخلال الجسيم بالامن والنظام العام الذى قد يترتب على جسامه الجريمة .

ومع ذلك يجوز حبس المتهم احتياطيا اذا لم يكن له محل اقامة ثابت معروف فى مصر ، وكانت الجريمة جنائية او جنحة معاقبا عليها بالحبس .

وهذه المادة معدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ اذا لم تكن قبل تعديلها متضمنه لبيان هذه المبررات والأسباب التى تمكن الجهة المصدرة لقرار الحبس او مدة ان توافر احدها بأصداره وبلاخط ان السبب الاول متعلق بالجريمة التى يرتكبها المتهم وكونها متلبس بها والحكم فيها وجوبى كالسرقة مثلا والجنايات عموما اما السبب الثانى وهو يتعلق بالمتهم ومدى خطورته والخشية من هربه والسبب الثالث يتعلق بأدلة الثبوت فى الجريمة ومدى تأثير المتهم عليها اما السبب الرابع فيتعلق بحماية الامن والمجتمع من خطورة المتهم وجسامه الجريمة ويكفى توافر احد هذه الدواعى لصدور امر الحبس الاحتياطى او مده

**** شروط الحبس الاحتياطي :**

يشترط لصحة الامر بالحبس الاحتياطي عدة شروط : تتعلق أما الجرائم التى يجوز فيها الحبس الاحتياطي واما بالمتهم الذى يمكن

حبسه احتياطيا واما بالتوقيف الذي يلزم صدور الأمر فيه وإما بالجهة التي يجوز اصداره .

أولا : الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي

— لا يجوز الحبس الاحتياطي في المخالفات مطلقا مهما كانت العقوبة المقررة لها كما لا يجوز الحبس الاحتياطي مطلقا في الجنح المعاقب عليها بالغرامة وحدها ولا يجوز كذلك في الجنح .

— المعاقب عليها بالحبس جواز أو وجوبا والتي نقل العقوبة المقررة لها عن سنة .

— إن فأنه يجوز وفقا للمادة ١٣٤ إجراءات الجنائية للحبس الاحتياطي في الجرائم الآتية فقط .

— الجنائيات عموما .

— الجنح المعاقب عليها بالحبس جواز أو وجوبا لمدة سنة فأزيد طالما أن للمتهم محل إقامة معروفا في مصر .

— الجنح المعاقب عليها بالحبس عموما جوازا او وجوبا أي كانت مدته طالما لم يكن للمتهم محل إقامة معروف في مصر .

ثانيا : المتهم الذي يمكن حبسه احتياطيا

هناك متهم لا يجوز حبسه احتياطيا رغم توافر الشروط السابقة في الجريمة التي ارتكبها على النحو التالي :

أولا : الاطفال :

حظرت المادة ١١٩ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ الحبس الاحتياطي للطفل الذي لم يبلغ خمسة عشر سنة وان كانت

اجازت للنياحة العامة ايداعه احدي دور الملاحظة مدة لا تزيد على اسبوع وتقديمه عند كل طلب إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي التحفظ عليه على الا تزيد مدة الايداع على اسبوع ما لم تامر المحكمة بمدها وفقا لقواعد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ، ويجوز بدلا من هذا الاجراء تسليم الطفل الي احد والديه او لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب .

اما بالنسبة للاطفال الذين بلغ عمرهم خمسة عشر سنة ولم يبلغوا الثامنة عشر فانهم يعاملون كما يعامل البالغون بشأن الحبس الاحتياطي إذ انهم يتعرضون لعقوبة حتى ولو كانت مخففة .

ثانيا : الصحفيون :

تبرز في الوقت الحالي مشكلة حبس الصحفيون في شأن ما يكتشفونه من جرائم بواسطة النشر إذ زادت الضغوط في الونة الأخيرة من اجل منع الصحفيون اطلاقا وبالتالي ومن باب اولي منع حبسهم احتياطياً . وتنص المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية على انه لا يجوز احبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها بالمواد ١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠ من قانون العقوبات او تتضمن طعنا في الاعراض او تحريضا على افساد الاخلاق ، وقد الغيت المادتان ١٧٣ ، ١٨٠ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٧ وبالتالي فلم تعد المادة ١٣٥ سائلة الذكر قابلة للتطبيق إلا بصدد ما نصت عليه المادة ١٧٩ والمتعلقة بجريمة اهانة رئيس

الجمهورية بواسطة الصحف او كانت الجريمة تتضمن طعنا في الاعراض او تحريضا على افساد الاخلاق ، ثم صدر قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة حيث حظر كقاعدة عامة الحبس الاحتياطي بشأن جرائم الصحافة فيما عدا ما تعلق منها باهانة رئيس الجمهورية^١.

ثالثا : رجال القضاء

وحفاظا على كرامة رجال القضاء وتوفير الضمانات اللازمة لهم لكي يتمكنوا من اداء مهامهم بحيدة وامان واستقلال عن كل من السلطة التنفيذية والتشريعية لزم ان يتمتعوا بحصانة معينة حددها قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ اذ تقضي المادة ٩٦ من هذا القانون بحظر القبض على القاضي وحبسه احتياطيا في غير حالات التلبس بالجريمة إلا بعد الحصول على اذن من المجلس الاعلى للقضاء اما في حالات التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضي وحبسه ان يرفع الامر الى المجلس الاعلى للقضاء في مدة ٢٤ ساعة التالية وبحديث يكون المجلس المقرر اما استمرار الحبس او الافراج بكفالة او بغير كفالة . ولا تقتصر هذه الحصانة القضائية على القضاة فقط ولكنها تمتد الي اعضاء النيابة العامة وقضاة مجلس الدولة وقضاة المحكمة الدستورية العليا .

(١) د / شريف كامل ، جرائم الصحافة في القانون المصري ، دار النهضة .

رابعاً : اعضاء البرلمان :

نظر للدور المنوط باعضاء البرلمان وتمكينهم من اداء مهامهم داخل المجلس تقرر الدساتير المختلفة لهم حصانة برلمانية محددة تدرء عنهم ما قد يعيق قيامهم بما هو مأمول منهم ، وتمنحهم الجراءة على مواجهة ما قد يتبين لهم من مظاهر فساد او انحراف وخاصة من قبل السلطة التنفيذية ، ولهذا فقد كفل الدستور المصري لهم هذه الحصانة القضائية في المادة ٩٩ منه والتي تحظر اتخاذ أي اجراء من الاجراءات الجنائية في غير حالة التلبس ضد عضو مجلس الشعب إلا باذن سابق من المجلس وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين اخذ اذن رئيس المجلس ويخطر المجلس عند اول انعقاد له بما اتخذ من اجراء .

خامساً : جرائم اعضاء البعثات الدبلوماسية

نظمت الاتفاقية المنعقة في ١٨ ابريل ١٩٦١ ما يجب ان يتمتع به اعضاء البعثات الدبلوماسية من حصانة الخضوع للقوانين الجزائية بالدول الموفدين اليها وذلك من اجل تمكينهم من اداء اعمليهم دون هاجس المساس بهم او باسرههم اذا ما قدر وان تناقضت مصالح دولتهم والدولة التي يعملون بها .

مدلول الدلائل الكافية للحبس الاحتياطي :

وقد استعمل المشرع كلمة الدلائل انكافية دون افصاح عن مقصده منها بمعنى هل تكفي التشبهات او الدلائل أم يجب أن تكون هناك أدلة قوية علي نسبة الجريمة الي المتهم . الواقع أن التعرض لحريات الناس بالحبس أمر في غاية الخطورة لذلك يجب

أن تكون هناك أدلة بالفعل يقدر المحقق أنها لو رفعت للمحكمة فسوف تعتمد عليها في الحكم بإدانته المتهم . أما الشبهات والدلائل فلا تكفي للحكم بالإدانة . ولذلك انه اذا كان الحبس في أصله عقوبة لا تصدر الا بحكم قضائي وكان هذا الحكم لا يصدر الا بناء علي أدلة يقينية فإن الحبس الاحتياطي هو حبس أجاز استثناء بغير حكم ولكن بقرار من المحقق فلا أقل أن يكون مستندا في نظر هذا المحقق علي ادلة واضحة فإن لم يكن الأمر كذلك فلا ضير من تقديم المتهم إلي المحاكمة وهو مفرج لتقضي المحكمة في شأنه بما تشاء . (١)

ويري الدكتور المصفاوي

أنه ينبغي أن تكون الأدلة القائمة قبل المتهم مما يجعل إدانته كبيرة الاحتمال علي الأقل في نظر المحقق الذي له سلطة المطلقة في تقديرها ولهذا فإن هذا التقدير يعهد به إلي عضو له صفة قضائية النيابة العامة أو قاضي التحقيق ويتعين عليه أن يبحث ما إذا كانت الدلائل تقوم علي أساس سليم أم أنها مجرد ظنون واستنتاجات أحاطت به وأوصلته لموقف الاتهام فلا يجوز للمحقق أن يصدر أمرا بالحبس الاحتياطي لمجرد شعوره بأن المتهم المائل أمامه هو المرتكب للجريمة وأن أعوزه الدليل وإلا أصبح الحبس الاحتياطي نوعا من العقاب يوقع بغير سند من القانون .

١- د/ عبد الرؤوف مهدي ، شرح قانون الإجراءات الجنائية

[٣] توقيت اصدار امر الحبس الاحتياطي

لا يجوز بحال حبس المتهم احتياطيا الا بعد استجوابه الا إذا كان المتهم هاربا فيجوز الأمر بحبسه احتياطيا دون استجواب . فأما عن ضرورة استجواب المتهم قبل الأمر بحبسه احتياطيا ، وكذلك ضرورة سماع اقواله قبل الأمر بمد حبسه فأنه الفرصة التي تسمح للمحقق بتقدير ادلة الاتهام ومدى كفايتها لاصدار الأمر بالحبس او مدة فقد يستطيع المتهم من خلال استجوابه أن يفند الأدلة القائمة ضده ويفتح المحقق برائته فيخلى سبيله وقد تتأكد قناعة المحقق بوجود دلائل كافية على الاتهام فيصدر الأمر بالحبس أما إذا كان المتهم هاربا فلا تكون هناك امكانية المتهم الغائب قائمة أن يصدر أمرا بالقبض عليه وحبسه احتياطيا وفي هذه الحالة يسقط أمر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ ضدوره دون تنفيذ ، ما لم يعتمد له لمدة أخرى (م ١٣٩/٢) ^١ هذا ولا يتطلب القانون أكثر من ضرورة استجواب المتهم قبل اصدار الامر بحسبه احتياطيا ، لكنه لم يلزم المحقق باصداره فور الفراغ من الاستجواب ، اذ لا شئ يمنع قانونا من اصدار الامر بحبس المتهم احتياطيا ولو بعد فترة من استجوابه ، الا في حالة واحدة نصت عليها المادة ٢/٣٦ و اوجبت على النيابة العامة ان تستجوب المتهم في ظرف اربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه او

١- د/ محمد نكي ابو عامر شرح قانون الاجراءات الجنائية

بساطلاق سراحه ، وذلك اذا كان المتهم قد سلم الى النيابة العامة مقبوضا عليه من احد مأمورى الضبط القضائى استعمالا لسلطنتهم المخولة لهم بمقتضى المواد ٣٤ ، ٣٥ اجراءات .

[٤] جهة اصدار الامر :

يجب ان يصدر الامر بالحبس الاحتياطي من سلطه التحقيق (قاضى التحقيق او النيابة العامة) او سلطة الحكم اى المحكمة فلا يجوز صدوره من سلطة ادنى كمأمور الضبط القضائى . بل ولا يجوز ندبه لذلك . فاذا كانت سلطة التحقيق هى قاضى التحقيق وجب عليه ان يسمع اقوال النيابة قبل اصدار الامر (١٣٦م اجراءات) وللنيابة العامة فى اى وقت ان تطلب حبس المتهم احتياطيا (١٣٧م) ولكن ليس للمدعى المدنى ولا المجنى عليه طلب حبس المتهم احتياطيا . (١٥٢م اجراءات) .

مدة الحبس الاحتياطي

اوجب الدستور على المشرع تحديد مدة الحبس الاحتياطي فنصت المادة ٢/٤١ منه على ان "يحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي" وقد حدد قانون الاجراءات الجنائية مدة الحبس الاحتياطي بنصوص صريحة . وتختلف مدة الحبس الاحتياطي الجائزة بحسب جهة التحقيق الامرة به .

وقد تناولت المواد ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية مدة الحبس الاحتياطي وجماع القواعد التى اتت بها ما يأتى .

يسرى امر الحبس الذي يصدر من النيابة العامة لمدة اربعة ايام فقط وللنيابة العامة من باب اولى ان تحبس المتهم مدة اقل من اربعة ايام ثم تمد المدة الى اربعة ايام ، على ان تسمع اقوال المتهم لانه من الضمانات المقررة له ، وتحسب تلك الايام من وقت تسليمه اليه مقبوضا عليه ان كان القبض قد تم بمعرفة مأمور الضبط القضائي (المادة ٣١/١ اجراءات جنائية)

١- مدة الحبس الاحتياطي المقررة بمعرفة النيابة العامة :

لا يكون للنيابة العامة ان تأمر بحبس المتهم احتياطيا الا في حدود اربعة ايام فقط وذلك تطبيقا لنص المادة ٢٠١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنص على ان " الامر بالحبس الصادر من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول الا لمدة الاربعة ايام التالية للقبض على المتهم او تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضا عليه من قبل .

وهكذا يكون للنيابة العامة ان تأمر بالحبس الاحتياطي لمدة اربعة ايام كحد اقصى وان كان هذا لا يمنعها من الامر بالحبس الاحتياطي لمدة اقل من اربعة ايام من باب من يملك الاكثر يملك الاقل ، فضلا على انه إذا صدر امر النيابة بالحبس الاحتياطي دون ان يتضمن تحديدا لمدته يعتبر انه صدر لمدة اربعة ايام ونلك على نفس النحو الذي عرضنا له بشأن الحبس الاحتياطي بمعرفة قاضي التحقيق ، وان اصدرت النيابة العامة امرها بحبس

المتهم احتياطيا لمدة اقل من اربعة ايام ، فلها ان تمدها لاربعة ايام^١ ويلزم في هذه الحالة ساع اقوال المتهم .

ت تحديد بداية مدة الاربعة ايام

نقضي المادة ٢٠١ من قانون الاجراءات الجنائية بان الامر بالحبس الاحتياطي الصادر من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة الاربعة ايام التالية للقبض على المتهم او تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضا عليه من قبل .

ولقد ميز هذا النص بين فرضين

الفرض الاول : يعلق بحالة صور اذن من النيابة العامة بالقبض على المتهم تطبيقا للمادتين ١٢٦ ، ١٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يلزم طبقا للمادة ١٣١ من ذات القانون استجواب المتهم المقبوض عليه فورا ، واذا تعذر ذلك يودع في السجن لحين استجوابه لمدة لا تزيد على اربع وعشرين ساعة كحد اقصى وبحيث إذا مضت هذه المدة وجب على مامور السجن تسليمه الي النيابة العامة ، والتي عليها ان تستجوبه فورا والا امرت باخلاء سبيله .

وهناثار التساؤل بشأن وضع المقبوض عليه خلال الاربعة وعشرين ساعة التي تم ايداعه بها بالسجن لتعذر استجوابه ، فهل تدخل هذه المدة في حساب الاربعة ايام إذا ما امرت النيابة بحبسه

(١) الدكتور / محمود مصطفى ، شرع قانون الاجراءات الجنائي ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، رقم ٢٢٧ ، ص ٣١٢ د / امين مصطفى محمد ، المرجع السابق .

احتياطيا ؟ ام ان الاربعة ايام تبدأ بعد استجواب المتهم المقبوض عليه والامر بحبسه احتياطيا ؟

ان الامر يقتضي مع صراحة نص المادة ٢٠١ المشار اليه انفسا ان تبدأ الاربعة ايام فور القبض على المتهم حتى ولو تعذر استجوابه لمدة اربعة وعشرين ساعة اودع خلالها السجن ، اذ انه طالما ان النيابة العامة هي التي اصدرت الاذن بالقبض على المتهم ووضع على الفور تحت تصرفها ، وتعذر استجوابه فان تاريخ بداية الاربعة ايام يكون بداية من القبض عليه بما في ذلك مدة الاربعة وعشرين ساعة التي اودع خلالها السجن .

الفرض الثاني : يتعلق بالحالة التي يتم فيها القبض على المتهم طبقا للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بواسطة مأمور الضبط القضائي والمتعلقة بالقبض على المتهم حال تلبس بجناية او جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، اذ يجب على مأمور الضبط القضائي طبقا للمادة ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية ارسال المتهم في خلال اربعة وعشرين ساعة الي النيابة العامة المختصة ، والتي يلزم ان تستجوبه في خلال اربعة وعشرين ساعة وتنتهي الي ان تأمر بالقبض على او اطلاق سراحه .

٣- مد العسس الاحتياطي بمعرفة القاضي الجزئي :

فإذا انقضت مدة الايام الاربعة ، فلا يبقى للنيابة الا طلب مد حبس المتهم ممن يملكه ، ولا يكون لها بأى حال ان تصدر

امرا جديدا بحبس المتهم . فاذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء مدة الاربعة ايام ان تعرض الاوراق على "القاضي الجزئي" فيصدر امرا بما يراه بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم . فله ان يأمر بمد الحبس او يرفض مده وهنا يتعين على النيابة العامة اخلاء سبيل المتهم فورا . وللقاضي الجزئي ان يمد الحبس الاحتياطي لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة واربعين يوما ، وبشرط ان لا تزيد المدة الواحدة عن خمسة عشر يوما . ويجب على القاضي الجزئي ان يسمع اقوال النيابة العامة قبل الفصل في طلب مد الحبس .

ويلاحظ ان الانسجام بين النصوص القانونية يقتضي ان تكون سلطة قاضي التحقيق عند مد الحبس الاحتياطي الصادر به الامر ابتداء مساوية لتلك التي له عند مد الامر بالحبس الذي قرره النيابة العامة ولما كان القاضي الجزئي هو الذي اصبح مختصا بمد الحبس الصادر به الامر من النيابة العامة ، فإن القواعد التي كانت مطبقة بالنسبة لقاضي التحقيق تسرى بصدد سلطته ، وليس ثمة ما يدل على ان نية المشرع قد انصرفت الى غير ذلك ويجب على القاضي الجزئي قبل ان يأمر بمد الحبس الاحتياطي ان يسمع اقوال النيابة العامة بوصفها الجهة طالبة المد ، واقوال المتهم المحبوس ، فإذا لم تحضر النيابة المتهم امام القاضي الجزئي لسماع اقواله دون مبرر تعين على القاضي ان

يصدر امره برفض طلب مد الحبس ، فإن لم يفعل وأمر بمد الحبس كان امره باطلا واما ان كان عدم حضور المتهم امام القاضى بعذر كمرض او خلافه او حضر المتهم وطلب تأجيل سماع اقواله لسبب او لآخر تحقيقا لمصلحته ، فللقاضى ان يصدر قراره بمد الحبس المدة الكافية لتحقيق الغرض من تأجيل سماع اقوال المتهم ، ثم بفصل بعد ذلك فى امر مد الحبس الاحتياطى .

سلطة غرفة المشورة : واذا استنفذ القاضى الجزئى المدد المتاحة له لمدد الحبس الاحتياطى بأن بلغت هذه المدد خمسة واربعين يوما ، وتطلب التحقيق مد الحبس الاحتياطى زيادة على ذلك ، فيجب أن يعرض المتهم على محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى هيئة غرفة مشورة لتجديد الحبس . وغرفة المشورة تملك اصدار الامر بعد الحبس الاحتياطى مددا منعاقبة كل مرة لا تزيد على خمسة واربعين يوما وبحد اقصى لهذه المدد خمسة اشهر فى الجنايات وثلاثة اشهر فى الجنح "المادتان ١٤٣ . ٢٠٣ اجراءات جنائية " وذلك بعد سماع اقوال المتهم والنيابة العامة .

- الحدود القصوى للحبس الاحتياطى

وضع المشرع حدا اقصى لمدد الحبس الاحتياطى اذا قضاهما المتهم محبوسا ولم يكن التحقيق معه قد انتهى يجب ان يفرج عنه ، ويختلف الحد الاقصى للحبس الاحتياطى بحسب ما اذا كانت الجريمة جنحة او جنائية .

أولاً : في حالة الجنحة فإنه لا يجوز في مواد الجنح أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ثلاثة أشهر ، ما لم يكن المتهم قد أعلن باحالته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة . (م ١٤٣/٤) وهذا معناه انه لا يجوز لسلطة التحقيق حبس المتهم احتياطيا اكثر من ثلاثة شهور ، بل عليها قبل انتهاء هذه المدة ان تعلن المتهم باحالته الى المحكمة المختصة التي يكون لها وحدها الافراج عنه ان كان محبوسا او حبسه ان كان مفرجا عنه . (م ١٥١ اجراءات جنائية) وعلى النيابة العامة اذا ما احالت الدعوى الى المحكمة المختصة قبل نهاية هذه المدة ثلاثة اشهر واعلنت للمتهم المحبوس احتياطيا بإحالته الى المحكمة ان تعرض امر الحبس على المحكمة المختصة المحال اليها المتهم خلال خمسة ايام على الاكثر من تاريخ الاعلان بالاحالة وفقا للمادة ١٥١ اجراءات جنائية لتقرر هذه المحكمة اما باستمرار حبسه واما بالافراج عنه (م ١٤٣ أ.ج) ^١

- مدة الحبس الاحتياطي جميعها خلال فترة التحقيق بما فيها المدة المقررة للنياية العامة والقاضي الجزئي ومحكمة الجنح المستأنفة ينبغي أن لا تجاوز ثلاثة اشهر في مواد الجنح ينبغي قبل نهايتهما

١- عدلت المادة ١٤٣ بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ والتي تجعل الحد الأقصى للحبس الاحتياطي في الجنحة ستة اشهر .

٢- أضيفت هذه الفقرة للمادة ١٤٣ اجراءات بالقانون رقم ١٤٥ لسنة

ان يعلن المتهم بأحاليته للمحكمة المختصة ومتى اعلن بأحاليته للمحكمة المختصة فينبغي عرض المتهم عليها خلال خمسة ايام على الاكثر من اعلانه بهذه الاحالة لتتظر هذه المحكمة وحدها امر حبسه اما باستمراره واما بالافراج عنه .

- الجراء المترتب على مخالفة ذلك

وجوب الافراج فورا على المتهم المحبوس احتياطيا في جريمة تشكل في القانون جنحه في حالتين :-

الاولى : ان تبلغ مدة حبسه ثلاثة اشهر دون ان يعلن بالاحالة الى المحكمة المختصة قبل انتهائها .

الثانية : اذا اعلن المتهم بقرار احالته للمحكمة المختصة ولم يعرض امر حبسه على المحكمة المحال اليهما خلال الخمسة ايام من اعلانه .

ثانيا : مدة الحبس الاحتياطي في الجناية :

اذا كانت التهمة المنسوبة الى المتهم جناية فلا يجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطي خمسة شهور الا بعد الحصول قبل انقضائها على امر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة واربعين يوما قابلة للتجديد لمدة او مدد اخرى مماثلة ، والا وجب الافراج عن المتهم في جميع الاحوال . وتكون المحكمة المختصة هي محكمة الجنابات المختصة ذاتها في ادوار الانعقاد ومحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة مشورة في غير دور الانعقاد . (م ١٥١ اجراءات)

ومن ثم فإذا انقضت الخمسة أشهر دون أن يعرض امر حبس المتهم على المحكمة المختصة التي تنتظر هذه الجناية وهي محكمة الجنايات في دور انعقادها أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في غير دور الانعقاد وجب الافراج عن المتهم فوراً (م ١٤٣ اجراءات) .

ثالثاً : مدة الحبس الاحتياطي في سائر مراحل الدعوى الجنائية

المدد السابق ببيانها هي مدد الحبس الاحتياطي خلال فترة التحقيق التي ان تحال الدعوى للمحكمة المختصة وتدخل في حوزتها فتكون وحدها صاحبة الولاية على الدعوى وصاحبه التصرف في المتهم اما بالافراج عنه واما باستمرار حبسه وحرصاً من المشرع على ان لا يكون حبس المتهم احتياطياً بلا نهاية فيتحوّل الي عقوبة ينفذها المتهم قبل ان تثبت ادانته مع طول اجراءات المحاكمة نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٣ اجراءات جنائي على انه وفي جميع الاحوال لا يجوز ان تجاوز مدة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي وسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث الحد الاقصى للعقوبة السالبة للحرية ، بحيث لا يتجاوز سنة أشهر في الجنح وثمانية عشر شهراً في الجنايات وستين اذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد او الاعدام^١ والمثال العملي لتوضيح ذلك في جريمة السرقة مثلاً

١- هذه الفقرة مضافة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ لتتمشى من الغاية من التعديل في مدد الحبس الاحتياطي الجديدة .

المعاقب عليها بالمادة ٣١٨ عقوبات بمدة لا تتجاوز سنتين فثلث هذه المدة هي ثمانى اشهر ولكن لا يخضع المتهم المحبوس احتياطيا لامر الحبس الا لمدة ستة اشهر فإن لغ حبسه الاحتياطي ستة اشهر قبل ان يصدر حكم قطعى نهائى فى موضوع الدعوى وجب الافراج عنه قورا .

- ويلاحظ ان مدة الحبس الاحتياطي تبدأ من اليوم الذى تقرر فيه النيابة العامة حبس المتهم احتياطيا وتدخل الاربعة ايام ضمن المدة التى للقاضى الجزئى وهى الخمسة واربعين يوما وبعد نهايتها تكون لمحكمة الجناح المستأنفة خمسة واربعين اخرى لتمم الثلاثة اشهر التى لجهات التحقيق اذا كانت الجريمة جنحة .

- شكل امر الحبس وبياناته :

نصت عليها المادة ١/١٢٧ أ.ج والمادة ١٦٣ أ.ج .

وهى تنحصر فى : ١- اسم وصفة من اصدر الامر بالحبس ، هذا وان لم يتطلبه المشرع صراحة الا انه مفروض بداهة ، وتبدو أهميته فى معرفة ما اذا كان من اصدر الامر قد خوله القانون هذا الحق ام لا

٢- التعريف بشخص المتهم اسمه وسنة وصناعته ومحل اقامته وذلك لا يوضح شخصيته على قدر الامكان ، فلا يصح ان تصدر اوامر الحبس الاحتياطي على بياض .

٣- التهمة المنسوبة الى المتهم ومادة القانون المنطبقة على الواقعة والعقوبة وهذا البيان يحدد الفعل المستند اليه وانه مما يجوز فيه الحبس الاحتياطي .

٤- تاريخ الامر ، واهميته تبدو في انه مذكور التاريخ يبدأ حساب المواعيد المختلفة المترتبة عليه كمواعيد الامتداد ، كما يمكن معرفة ما اذا كان من اصدر الامر بالحبس يملك سلطة اصداره في ذلك التاريخ ام لا .

٥- امضاء الامر والا كان العمل مجرد مشروع امر . والختم الرسمي الخاص بالجهة التي يتبعها الامر ابعادا لمظنه التزوير في امر الحبس اذ ليس من الميسور تحديد توقعات جميع المحققين .

٦- تكليف مأمور السجن بتسليم المتهم ووضعه به وهو واجب عليه فلا يمكن حبس اى فرد دون امر بذلك صادر من السلطة المختصة (م ٢/٤١ ، ١٢٧ اجراءات جنائية)

وهذه البيانات جميعها تشترك - فيما عدا الاخير - مع بيانات طلبى الحضور والامر بالقبض والاحضار . وما دام الامر بالحبس الاحتياطي قد استوفى البيانات الشكلية التى تطلبها القانون فالواجب على مأمور السجن قبول المتهم ووضعه فى السجن دون بحث حول ما اذا كان الامر قد صدر فى الاحوال اغلتى اجاز فيها القانون اصداره ، والمسئولية ان وجدت تقع على عاتق من اصدر الامر . والقول بعكس هذا يؤدى الى تعطيل تنفيذ اوامر الحبس انتظارا لتحقيقها قانونا ، فضلا عما فى هذا من اعطاء

مأمور السجن سلطانا قانونيا بالرقابة على الاوامر التى تصدر من المحققين وهو ما لا يمكن القول به .

وتقضى تعليمات النيابة بأن الامر بالحبس يجب ان يدون فى صلب محضر التحقيق ويوقع عليه من عضو النيابة الذى اصدره بعد وضع تاريخه ، وكذلك أذن القاضى . وبعد ذلك يحرر نموذج امر الحبس ويوقع عليه منهما .

ونصت المادة الخامسة من قانون السجن ٣٩٦ لسنة ٥٦ على انه لا يجوز ايداع اى انسان فى سجن الا بأمر كتابى موقع من السلطة المختصة بذلك قانونا ولا يجوز ان يبقى فيه بعد المدة المحددة بهذا الامر .

- تسبب امر الحبس الاحتياطي :

نصت المادة ١٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية على انه يجب أن يشتمل امر الحبس على بيان الجريمة المسندة الى المتهم والعقوبة المقررة لها والاسباب التى بنى عليها الامر ويسرى حكم هذه المادة على الاوامر التى تصدر بمد الحبس لاحتياطي وفقا لاحكام هذا القانون .

ويلاحظ ان هذه المادة عدلت بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ والتى لم تكن تطلب تسببا لصدور امر الحبس او بمدة الا ان المشرع وقد قدر خطورته وتدخل لتخفيف اللجوء اليه الا كلما دعت مقتضياته استلزم ان يصدر الامر مسببا ليبين مصدر هذا القرار سواء كان صادر من النيابة العامة او كان صادر بمده من

القاضي الجزئي أو محكمة الجench المستأنفة منعقدة بغرفة المشورة الدواعى والمبررات التى انت الى صدورده وليكون خاضعا للرقابة اذا ما طعن عليه بالاستئناف من المتهم ورغم ان المشرع سكت عن جزاء عدم تسببب أمر الحبس او الأمر بمدده إلا أننا نرى أن التسببب اصبح بمقتضى هذا النص من شروط صحة الأوامر .

تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي :

تعتبر الأوامر التى تصدرها النيابة العامة واجبة التنفيذ فى جميع أنحاء الجمهورية (م ١٢٩.أ.ج) ومدة صلاحية أوامر النيابة لا تزيد على ستة أشهر ، فلا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والأحضار وأوامر الحبس الاحتياطي التى تصدرها النيابة العامة بعد مضى ستة أشهر من تاريخ صدورها مالم تعتمدھا النيابة لمدة أخرى (م ٢٠١.أ.ج) ويعنى هذا أنه لا يجوز تجديد هذه الأوامر إلا مرة واحدة ، وقد قدر المشرع أنه فى خلال السنة أشهر قد تتغير ظروف التحقيق ، ويتضح من هذا التغيير أنه لم تعد ثمة حاجة لحبس . ومتى صدر أمر الحبس فيجب أن يعلن للمتهم بمعرفة أحد المحضرين أو رجال السلطة العامة وتسلم له صورة منها (١٢٨.أ.ج) وهذا الاعلان يتم فى محل إقامة المتهم ما لم يكن هاربا فيعلن فى الجهة الإدارية . ويجب أن تسلم صورة أمر الحبس إلى مأمور السجن عند إيداع المتهم فيه ويجب على هذا المأمور أن يوقع على أصل الأمر بالاستلام (م ١٣٨.أ.ج) . ويجب

عليه أن يتأكد من إنه صادر ممن يملكه (م ٢/٢٤١ إجراءات
والمادة الخامسة من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم
السجون ونصت المادة السادسة إنه يجب على مدير السجن او
مأموره أو الموظف الذى يعين لهذا الغرض قبل قبول أى إنسان
فى السجن أن يتسلم صورة من أمر الإيداع بعد أن يوقع على
الاصل بالاستلام ويرد الأصل لمن أحضر السجين ويحتفظ
بصورة موقعة ممن أصدر الأمر بالسجن ويعامل المحبوس
احتياطيا اثناء الحبس معاملة خاصة اخف كثيرا من معاملة
المحكوم عليهم بالادانة ، فهو يقيم فى أماكن غير تلك التى يقيم
فيها من ينفذ حكما قضائيا بالحبس ، وان كان من المأمول ان تنشأ
مبان خاصة للمحبوسين احتياطيا ، كما يجوز للمحبوس احتياطيا
ان يلبس ملابس الخاصة ولا يلزم بلبس ملابس السجن ، كما
يمكنه ان يستحضر غذاءه من خارج السجن او ان يشتريه من
داخل السجن (المواد من ١٤ - ١٦ قانون تنظيم السجون) كما
يمكنه ان يرسل ويتلقى رسائل خاصة ، شرط امكانية اطلاق ادارة
السجن عليها ويمكنه تلقى زيارات ايضا ، ولكن للمحقق ان يصدر
امرا بمنع اتصال المحبوس احتياطيا بغيره من الافراد ايا كانوا
سواء محبوسين او غير محبوسين ، سواء اخذ هذا الاتصال شكل
الاتصال الشفوى ام الكتابى ، فهو يملك منع الاتصال بنوعيه كما
يملك قصر الحظر على نوع واحد فقط .

خطر اتصال رجال السلطة بالمحبوس احتياطيا^١

نصت المادة ١٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية على انه يجب على مأمور السجن عدم السماح لرجال السلطة بالاتصال بالمتهم المحبوس الا بقاء على تصريح كتابي من النيابة العامة . كما اوجبت ذات المادة في حالة السماح لاحد بالاتصال بالمحبوس ان يدون في دفاتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون اذن النيابة . والحكمة من هذا النص هي حماية المحبوس من اتصال رجال الشرطة وغيرهم به ومحاولة التأثير عليه^(٢) وقد نصت على هذا الحكم ايضا المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون . وقضى بأنه اذا حدث مثل هذا الاتصال فإنه لا يترتب عليه بطلان

١- د / عبد الرؤف مهدي - المرجع السابق

٢- قضى بأن المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون لا جرى نصها على ان لا يسمح لاحد رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس احتياطيا داخل السجن الا بأذن كتابي من النيابة العامة ، فقد دلت على ان هذا المنع قاصر على المحبوس احتياطيا على ذمة القضية ذاتها سدا لذريعة التأثير عليهم ومنعا لمظنه اكرامهم على الاعتراف وهم في قبضة السلطة العامة ، ولا كذلك من كان محبوسا حيسا تنفيذيا على ذمة قضية اخرى . نقض ٢٢/١٩٧٠ مجموعة احكام النقض من ٢١ ص رقم ٢١٤ .

لذات الاتصال ، اذ كل ما يلحق به هو مظنه التأثير على المتهم المحبوس وتقدير ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع^(١).

وقد اعطى القانون للمسجون احتياطيا الحق فى الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام (م ١٣٩/١) لكنه اجاز للمحقق - رعاية لمصلحة التحقيق - ان يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وبألا يزوره احد وذلك بدون اخلال بحق المتهم بالاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور احد.

خصم مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة المحكوم بها :

أوجب القانون انقاض مدة القبض ومدد الحبس الاحتياطي اذا حكم بادانته المتهم ومعاقبته بعقوبة مقيدة للحرية ، فقد نصت المادة ٤٨٢ أ.ج على ان تبتدئ مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدد الحبس الاحتياطي ومدة القبض ويكون استئزال مدة الحبس الاحتياطي عند تعدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على المتهم من العقوبة الاخف .(المادة ٤٨٤ اجراءات جنائية)

على انه اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بالغرامة وجب ان ينقض منها عند التنفيذ خمسة جنبيات عن كل

١- نقض ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام النقض س ٢١ ص ١٠٦ .
ونقض ١١ من يوليه سنة ١٩٩٤ طعن رقم ١٨١٥٣ لسنة ٦١ ق .

يسوم من ايام الحبس المذكورة واذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا ، وكانت المدة التي قضائها في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس للمحكوم به وجب ان ينقض من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من ايام للزيادة المذكورة (م ٥٠٩ اجراءات) .
 اما اذا كان الحكم قد صدر ببراءة المتهم من الجريمة التي حبس احتياطيا من اجلها وجب خصم مدة الحبس الاحتياطي من المدة المحكوم بها في اية جريمة اخرى يكون قد ارتكبها او حقق معه فيها في اثناء الحبس الاحتياطي (م ٤٨٣ اجراءات) .

فقد يحدث ان يحكم على متهم بالحبس او السجن كعقوبة لجريمة ارتكبها ثم يلغى هذا الحكم عند الطعن فيه بطريق النقض ، وتأمّر محكمة النقض باعادة محامته امام دائرة اخرى محاكمة صحيحة . عندئذ يكون المتهم قد قضى في الحبس مدة العقوبة السابق الحكم بها عليه او جزء منها بالحكم الذي الغى بمعرفة محكمة النقض . فما حكم هذه المدة عند اعادة محاكمته من جديد ؟ لا شك ان مدة الحبس التي قضائها تنفيذاً للحكم الملغى تصبح بغير سند قانوني بعد الغاء هذا الحكم . ولكن العدالة تأبى ان تضيع على المتهم مدة الحبس التي قضائها بسبب لا يد له فيه هو مخالفة الحكم الذي قضى بها للقانون . ولذلك ، فإن مدة الحبس التي قضائها تنفيذاً للحكم الملغى تتحول بقوة القانون الى حبس احتياطي على ذمة هذه القضية ذلك ان الحبس الذي قضاه المحكوم عليه بفقده سنده القانوني كحبس تنفيذي بالغاء الحكم الذي

كان ينفذه ولكنه يتحول الى اجراء اخر تتوفر فيه شروطه القانونية وهو الحبس الاحتياطي اى تعامل هذه المدة كما لو كانت قد امر بها على هذا المتهم كحبس احتياطي فى انتظار الحكم الذى يصدر فى المحاكمة الجنبية ، وتطبق عليها جميع احكام الحبس الاحتياطى من حيث المدة ومن حيث الخصم من العقوبة التى سيجرم بها عليه ، فمثلا لو كان الحكم قد صدر على المتهم بعقوبة الحبس ثلاث سنوات تم تنفيذها عليه ثم نقض الحكم وأعدت محاكمته من جديد ، فلا يجوز للمحكمة الجديدة ان تبقى فى الحبس الاحتياطى مدة تزيد على هذه المدة إذا كان الحكم قد الغى بناء على طعن المتهم ، ولا مدة تزيد على الحد الاقصى للعقوبة اذا كان الحكم قد الغى بناء على طعن النيابة العامة . وتخضع لنفس القاعدة حالة من يقضى فى الحبس مدة تنفيذ حكم قضائى من الاحكام واجبة التنفيذ تنفيذا معجلا "كالحبس فى سرقة" ثم يقضى استئنافيا بالغائه او فى اقل القليل بتخفيض مدة العقوبة المحكوم بها ، فتحول مدة الحبس التنفيذى الذى قضاه المحكوم عليه الى حبس احتياطى ، فيتم خصم هذه المدة من مدة الحبس التى يكون قد قضى بها عليه من اجل جريمة اخرى .

انقضاء الحبس الاحتياطى :

الحبس الاحتياطى قيد للحرية الشخصية بررته الضرورة فمتى زالت وجب انقضاؤه، فإذا كان الغرض منه هو سماع شهود فسمعوا أو معاينة اثار جريمة وتمت وجب الافراج عن المتهم الا

إذا كان هناك سبب آخر كخوف هرب المتهم . والافراج قد يكون حتمياً دون خيار للمحقق في صور خاصة ، كما انه قد يتم بناء على امر يصدره وفقاً لتقديرها لظروف الدعوى . ومما ابتغى به المشرع تخفيف قيود الحرية الفردية انه استبدل ضمانات للافراج عن المتهم المحبوس بالحبس الاحتياطي وتتمثل في الكفالة الشخصية او المالية او اقامته تحت اشراف الشرطة او حظر ارتياد مكان معين ، بيد ان المشرع رعاية لمصلحة التحقيق اجاز اعادة حبس التهم بعد الافراج عنه مؤقتاً

للنيابة العامة الحق في اصدار امر بالافراج مؤقتاً عن المتهم المحبوس احتياطياً اثناء التحقيق الذي تبأشره بكفالة او بغير كفالة ، سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب المتهم وسواء كان امر الحبس قد صدر منها او امتدت مدته بناء على طلبها من القاضي الجزئي او من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة او من محكمة الموضوع اذ يعتبر انه صادر منها وكانت تستطيع ان لا تلجأ الى اى منها وتأمراً بالافراج عن المتهم . وللمتهم ان يطلبه الى المحقق الافراج عنه مؤقتاً في اى وقت اثناء حبسه (م ١٤٤ أ.ج) لان المشرع وقد اجاز للمحقق ان يفرج عن المتهم دون حاجة لطلب من جانب الاخير خشية نسيانه او اهماله . ولكن اذا رفضت النيابة الافراج عن المتهم فلا يجوز له الطعن في الامر الصادر بذلك . واذا اصدرت النيابة امراً بحبس المتهم غيابياً - فى حالة هربه - وعرضت القضية على المحكمة ثم

حدث ان قبض عليه اثناء نظر الدعوى فلا تستطيع النيابة العامة ان تأمر بالافراج عنه لان الاختصاص بالافراج عن المتهم اصبح للمحكمة وحدها . وللنيابة ان تقوم المتهم الى المحكمة وتطلب اليها النظر في دعواه او افراج عنه بمقتضى الحق العام المحول لها بالافراج عن المتهم فى اى وقت .

وللقاضى الجزئى ان يقرر الافراج عن المتهم سواء بكفالة ام بغير كفالة عندما تطلب اليه النيابة مد حبس المتهم احتياطيا (م ٢٠٥ أ.ج) ، كما ان له الحق فى ان يرفض مد الحبس وحينئذ يتعين على النيابة ان تصدر امرها فورا بالافراج عنه اذ لا سند لبقائه محبوسا . واذا اصدر القاضى الجزئى امرا بمد حبس المتهم احتياطيا فلا يستطيع ان يأمر بالافراج عنه اذا قدم اليه طلبا بذلك لانه حق لا يخلو الا بنص وهذا مالم يمنحه المشرع اياه .

وقد كانت المادة ٢/٢٠٥ أ.ج تنص على ان للنيابة العامة فى مواد الجنايات ان تستأنف الام الصادر من القاضى الجزئى بالافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا ، وتراعى فى ذلك احكام المواد ١٦٤ فقرة ثانية والغيت هذه الفقرة بموجب القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ .

حيث نصت وللمتهم ان يستأنف الامر الصادر بحبسه احتياطيا او بمد هذا الحبس من القاضى الجزئى او محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة ، وللنيابة العامة اذا استلزمت ضرورة التحقيق ان تستأنف الامر الصادر من القاضى الجزئى

او من محكمة الجنج المستأنفة فى غرفة المشورة بالافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا وتراعى فى ذلك احكام الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ ولمواد من ١٦٥ الى ١٦٨ من المادة ١٦٤ والمواد من ١٦٥ الى ١٦٨ من هذا القانون

وبتعديل هذا النص اصبح للنيابة العامة الحق فى استئناف امر الافراج الصادر من القاضى الجزئى او من محكمة الجنج المستأنفة منعقدة بغرفة المشورة سواء كان صادر فى جنحة او جنابة وتستطيع محكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة او محكمة الموضوع عند احالة الاوراق اليها لمد حبس المتهم احتياطيا ان تقرر عنه مؤقتا سواء اكان هذا برفض الاذن بمد الحبس ام كان الافراج بكفالة او بغير كفالة ، لان من يملك الاكثر وهو مد حبس المتهم يملك الاقل وهو الافراج بكفالة (م ١/١٤٣ و ٢٠٣ أ.ج) .

ويجب على من ينظر فى الافراج عن المتهم مؤقتا ان يراعى نفس الاعتبارات والظروف التى تراعى عند اصدار الامر بالحبس الاحتياطى فيما يتعلق بخطورة الجريمة ومدى ثبوتها وجسامة العقوبة المقررة ومركز المتهم وعلاقاته العائلية وسوابقه ومعاملاته ، وهذه تحدد بالواقعة فى الوقت الذى يجرى فيه التحقيق والاجراءات الاخرى التى يباشرها وبقدرها من ينظر طلب الافراج لمؤقت . فتقدير المحقق لعناصر الاتهام ليس الا تقديرا مؤقتا ويتغير حسب ظروف كل دعوى ، لان المشرع لا

يستطيع ان يضع مقدما القواعد والمقاييس التى تطبق فى كل حالة على حدة ، فترك هذا لمن يعرض عليه الافراج ليزن موجباته .

- الافراج الحتمى :

تلتزم سلطة التحقيق من تلقاء نفسها - ودون حاجة لطلب من المتهم - بالافراج حتما عن المتهم المحبوس احتياطيا دون قيد او شرط فى حالات محددة حتما بحالات الافراج الوجوبى او الحتمى .

١- اذا كانت الجريمة جنحة وكان الحد الأدنى المقرر للعقاب عليها لا يتجاوز سنة واحدة ، يجب الافراج حتما عن المتهم المحبوس احتياطيا فيها بعد مرور ثمانية ايام من تاريخ استجوابه ، اذا كان لهذا المتهم محل اقامة معروف فى مصر ولم يكن عائدا ، ولا سبق الحكم عليه بالحبس اكثر من سنة (٣/١٤٣ اجراءات) .

٢- اذا بلغت مدة الحبس الاحتياطى ثلاثة اشهر ، دون ان يكون المتهم قد اعلن قبل انتهاء هذه المدة باحاليته الى المحكمة ، سواء اكان التحقيق تم او لم يتم . ولا يشترط اكثر من ذلك اذا كانت الواقعة جنحة اما اذا كانت جنائية فلا يتعين الافراج وجوبا الا اذا انقضت خمسة اشهر دون الحصول قبل انقضائها على امر من المحكمة المختصة (محكمة الجنايات ومحكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة فى غير ادوار الانعقاد) بمد الحبس (م ٣/١٤٣) .

٣- انتهاء خمسة ايام من اعلان المتهم باحاليته للمحكمة المختصة ولم يعرض امر حبسه عليها في مواد الجنح (م ١٤٣ أ.ج) .

٤- في جميع الاحوال يتعين الفصل في الطعن في اوامر الحبس الاحتياطي او مدة او الافراج المؤقت خلال ثمانى واربعين ساعة من تاريخ رفع الطعن والا وجب الافراج عن المتهم (م ١٦٧ أ.ج) .

٥- انتهاء مدة الحبس الاحتياطي المأمور بها ،دون ان يصدر امر بمدها من السلطة المختصة قبل انقضاء اليوم الاخير ، سواء لانه لم يطلب او طلب ورفضته السلطة المختصة .

٦- اذا صدر في الدعوى قرار بالا وجه لاقامتها تعين الافراج عن المتهم المحبوس ان لم يكن محبوسا لسبب اخر (م ١٥٤ ، م ٢٠٩) .

٧- اذا ظهر للمحقق اثناء التحقيق ان الواقعة في اصلها مخالفة او جنحة مما لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطيا .

٨- اذا بلغت مدة الحبس الاحتياطي الحد الاقصى للعقوبة المقررة قانونا للجريمة التى حبس المتهم من اجلها . وهو حكم منطقي لا يحتاج الى نص يقرره .

شروط الافراج المؤقت

استلزم القانون لجواز الافراج مؤقتا عن المتهم لمحبوس احتياطيا فى الحالات التى "يجوز" فيها لسلطة التحقيق الامر

بالافراج عدة شروط . بعض هذه الشروط "وجوبى" وبعضها "جوازى" لتقدير المحقق .

فيلزم حتما لجواز الافراج المؤقت عن المتهم ان يعين المتهم نفسه محلا فى الجهة الكائن بها مركز المحكمة اذا لم يكن مقيما فيها (م ١٤٥) وان يتعهد بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذى يمكن ان يصدر ضده . (م ١٤٤ اجراءات).

وبجوز للمحقق - وفقا لسلطته التقديرية - تعليق الافراج المؤقت فى غير الاحوال التى يكون واجبا حتما ، على تقديم كفالة (م ١٤٦) او على تقديم نفسه لمكتب البوليس فى الاوقات التى يحددها له فى امر الافراج (م ١/١٤٩) او التعهد بالاقامة فى غير مكان وقوع الجريمة ، او ان يحظر عليه ارتياد مكان معين (م ٢/١٤٩) .

يجوز للمحقق (سواء اكان هو النيابة العامة او القاضى الجزئى او قاضى التحقيق او محكمة الجناح المسانفة منعقدة فى غرفة المشورة) تعليق الافراج المؤقت على تقديم كفالة بترخص المحقق فى تقدير مبلغها . (م ٢/١٤٦) . كما يجوز له ان يقبل بدلا من الكفالة من اى شخص ملئ التعهد بدفع المبلغ المقدر للكفالة اذا احل المتهم بشرط من شروط الافراج ، ويؤخذ عليه التعهد بذلك فى محضر التحقيق او بتقرير فى قلم الكتاب ، ويكون للمحضر او للتقرير قوة السند الواجب النفاذ (م ٢/١٤٧) والغاية من الكفالة او التعهد هى ضمان حضور المتهم عند طلبه ، وعدم

فراره من تنفيذ الحكم الذى يمكن ان يصدر ضده ، واحترامه للقيود التى يفرضها عليه المحقق ، وضمان الوفاء ببعض الالتزامات المالية التى قد يحكم عليه بها^(١).

الحبس المطلق

يقصد بالحبس المطلق ، الامر بالحبس الذى يصدر دون تحديد مدة ، وهو جائز فى القانون المصرى للنيابة العامة عند تحقيقها للجرائم التى تقع بالمخالفة لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ او للامر الذى تصدر طبقا لاحكام هذا القانون اذ يجوز بصدها الامر بحبس المتهم حبسا مطلقا .

وقد نصت المادة ٣ ، والمادة ٦ من قانون الطوارئ لحقوق المقبوض عليه او المسجون ، فقررت انه يجب ان يبلغ فوراً كتابة كل من يقبض عليه او يعتقل بأسباب القبض عليه او اعتقاله

١- هذا ومبلغ الكفالة يدفع من المتهم او غيره بإيداع المبلغ المقرر فى خزنة المحكمة نقداً او بسندات حكومية او مضمونة من الحكومة (م ١/١٤٧) ويحدد فى امر الاخراج مبلغ الكفالة ، ويخصص فى الامر الصادر بتقدير مبلغ للكفالة جزء منه ليكون جزءاً كافياً لتخلف المتهم عن الحضور فى اى اجراء من اجراءات التحقيق والدعوى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الاخرى التى تفرض عليه . ويخصص الجزء الاخر لدفع ما يأتى بترتيبه اولا - المصاريف التى صرفتها الحكومة . ثانياً - العقوبات المالية التى قد يحكم بها على المتهم . فاذا قدرت الكفالة بغير تخصيص ، اعتبرت ضماناً لقيام المتهم بواجب الحضور والواجبات الاخرى التى تفرض عليه وعدم التهرب من التنفيذ (م ١٤٦) فاذا لم يقر المتهم بغير عذر مقبول بتنفيذ لحد الالتزامات المفروضة عليه يصبح الجزء الاول من الكفالة ملكاً للحكومة بغير حاجة الى حكم بذلك . ويرد الجزء الثانى للمتهم اذا صدر فى الدعوى قرار بالاجرة او حكم بالبراءة (م ١٤٨) .

ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطيا .

ويكون للمقبوض عليه ان يتظلم من امر الحبس لمحكمة امن الدولة المختصة على ان يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ التظلم والا تعين الافراج عن المحبوس فورا . وللمحكمة المختصة سواء عند نظر التظلم او اثناء نظر الدعوى ان تصدر قرارا بالافراج لمؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافذا مالم يطعن عليه وزير الداخلية خل خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وكانت التهمة المنسوبة الى المتهم من جرائم امن الدولة الداخل او الخارجى . واذا طعن وزير الداخلية على قرار الافراج فى هذه الحالة احيل الطعن الى دائرة اخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على ان يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا تعين الافراج عن المتهم فورا ، ويكون قرار لمحكمة فى هذه الحالة واجب النفاذ . وفى جميع الاحوال يكون لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

• التوسع فى سلطة النيابة العامة فى جرائم الارهاب

فقد نصت المادة ٢٠٦ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية يكون لاعضاء النيابة العامة من درجة رئيس نيابة على الاقل - بالاضافة الى الاختصاصات المقررة للنيابة العامة - سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات المنصوص عليها فى الابواب

الاول والثاني والثاني مكررا والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ويكون لهم فضلا عن ذلك سلطة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة المبينه فى المادة ١٤٣ من هذا القانون فى تحقيق الجرائم المنصوص عليها فى القسم الاول من الباب الثانى المشار اليه بشرط الا تزيد مدة الحبس فى كل مرة عن خمسة عشرة يوما وبذلك يكون للنياية العامة سلطة الحبس الاحتياطى فى هذه الجرائم حتى خمسة اشهر مالم يكن المتهم قد احيل الى المحكمة فيصبح من اختصاصها الامر بحبسه احتياطيا او الافراج عنه .

ضمانات الافراج:

يستطيع المحقق ان يحل ضمانات اخرى محل الحبس الاحتياطى بتقرير كفالة مالية يدفعها المتهم او غيره ، او كفالة شخصية لحضوره للالتزامات المفروضة عليه واخيرا اقامته تحت اشراف الشرطة او حظر إرتياد مكان معين^(١) .

(١) الكفالة :

القاعدة ان الافراج عن المتهم سواء اثناء التحقيق الابتدائى المحاكمة يتم بغير كفالة ، على انه مع ذلك يجوز فى كل الاحوال يكون فيها الافراج بحكم القانون - تعلقه على تقديم كفالة ، وبذلك لا يكتسب المتهم الافراجا مشروطا . والكفالة الاختيارية للمحقق

١- د / حسن المرصفاوى - شرح قانون الاجراءات

ان شاء اشترطها وان اراد لم يطلبها . ويلاحظ فى هذا الصدد ان الكفالة عبارة عن استبدال الرهينة المالية بالرهينة الشخصية ، اى انه فى الاحوال التى لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطيا لا يستطيع المحقق ان يطلب اليه الوفاء بكفالة للافراج عنه ، لانه لا يصح للمحقق ان يصدر امرا بحبس المتهم احتياطيا عند عدم اداء الكفالة والكفالة نوعان شخصية ومالية .

[أ] الكفالة الشخصية : هى تعهد فرد بضمان تنفيذ المتهم للالتزامات المفروضة عليه عند الافراج عنه مؤقتا ، بحيث اذا اخل بها الزم الكفيل بدفع الكفالة . وقد نصت المادة ١٤٧ أ.ج على انه يجوز ان يقبل من اى شخص ملئ التعهد بدفع المبلغ المقدر للكفالة اذا اخل المتهم بشرط من شروط الافراج ، ويؤخذ عليه التعهد بذلك فى محضر التحقيق او بتقرير فى قلم الكتاب ويكون للمحضر او التقرير قوة السند واجب التنفيذ .

[ب] الكفالة المالية : هى المبلغ الذى يدفع لخزينه المحكمة لضمان قيام المتهم بالالتزامات المفروضة عليه بحيث اذا تخلف عن ادائها خصص لدفع ما ترتب على ذلك . وتقدير مبلغ الكفالة مترك للامر بالافراج يراعى فيه مركز المتهم وحالته المالية وخطورة الجريمة وخشية هربه ومختلف الظروف التى روعيت اثناء اصدار الامر بحبسه احتياطيا . وقد نصت المادة ١٤٦/٢ أ.ج على ان الكفالة المالية تتكون من جزعين الاول منهما يعين ليكون جزاء كافيا لتخلف المتهم عن الحضور فى جميع اجراءات

التحقيق والدعوى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الاخرى التي تفرض عليه ، والجزء اخر لدفع ما يأتى بترتيبه .

أولاً : المصاريف التي صرفتها الحكومة .

ثانياً : العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم . وإذا قدرت الكفالة بغير تخصيص اعتبرت ضماناً لقيام المتهم بواجب الحضور والواجبات الأخرى التي تفرض عليه وعدم التهرب من التنفيذ . ويحدد القرار الصادر بالأفراج المواقف جزءاً من الكفالة انفسى الذكر ، حتى في حالة لكفالة الشخصية بالصورة التي اخذ بها المشرع على ماسبق بيانه ، فإن لم يبين ذلك سهواً امكن للجهة التي اصدرت القرار ان تتدارك هذا النسيان بقرار يبين القسمين .

اذ ماهو الا تفسير لقرار سابق ، مذاه ونتائجه خارجة عن الدعوى ، وذلك حتى ولو تخلى القاضى او المحكمة عن نظر موضوع الدعوى لانه لن يعدل في نتائج ومدى القرار السابق .

مآل الكفالة المالية برأينا ان الكفالة المالية قد قسمت الى جزئين
كل منهما خصص لامر معين . ونتكلم على مال كل جزء على
حدة .

(أولاً) الجزء الذي يضمن قيام المتهم بالالتزامات المفروضة عليه إذا:

حضر المتهم في كل اجراءات الدعوى ولتتفيذ الحكم عليه
يجب ان يرد اليه او الى الشخص الذى كفله هذا الجزء سواء كان
نفسودا ام عروضا . اما اذا اخل المتهم بتلك الواجبات - كما اذا
تخلف عن الحضور - اصبحت هذا الجزء من الكفالة حقا مكتسبا

للدولة منذ ذلك الوقت دون حاجة للحكم بذلك (١/١٤٨ ج.) ويجب حتى يفقد المتهم حقه في الكفالة ان يثبت انه اعلن بالحضور.

(ثانيا) الجزء الاخر من الكفالة : يرد للمتهم اذا صدر في الدعوى قرار بأن لا وجه او حم بالبراءة (م ١٤٨ أ.ج) فإذا صدر في الدعوى حكم بالادانة خصص لدفع المصاريف التي صرفتها الحكومة ، والعقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم على الترتيب (م ١٤٦ أ.ج) .

[٢] الإقامة تحت اشراف الشرطة :

قد لا يكون بمقدور المتهم ان يوفى بالكفالة المالية التي يتطلب المحقق للافراج عنه مؤقتا كما انه قد يتعذر وجود الشخص الذي يتعهد بها عند اخلال المتهم بالالتزامات المفروضة عليه ، ويرى المحقق ان بقاء المتهم محبوسا لا ضرورة له ولكنه مع ذلك ورغبة في سير الاجراءات في طريقها الطبيعي دون تعطيل يتطلب بين يديه ضمانا لمثول المتهم امامه كلما دعت حاجة التحقيق الى ذلك وهذا الضمان يكون بالزام المتهم بأن يتقدم في فترات محددة بأمر الافراج الى مقر الشرطة في الجهة التي يقيم بها فيكون تحت رقابتها (م ١/١٤٩ أ.ج) .

ولما كان الافراج المؤقت عن المتهم الذي استندت اليه مقارفة الجريمة وبقاؤه مقيما في مكان الحادث قد يؤدي الى اثاره الشعور لا سيما المجنى واهله مما قد ينتج عنه زعزعة الامن ، فإنه تحقيقا

للكمسة من الحبس الاحتياطي وتناديا لذلك الموقف جاز الزام المتهم باختيار الإقامة في مكان اخر غير الذي وقعت فيه الجريمة او يحظر عليه ارتياد مكان معين اى ان هذا اجراء امن قصد به وقاية المجتمع (م ٢/١٤٩ أ.ج) وقد نصت المادة ٥٠ من دستور جمهورية مصر لسنة ١٩٧١ على انه ، لا يجوز ان يحظر على اى مواطن الإقامة في جهة معينة ولا ان يلزم بالإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون .

اعادة حبس المتهم المفرج عنه :

(اولا) سلطة التحقيق

الامر الصادر بالافراج المؤقت لا يمنع المحقق من اصدار امر جديد بالقبض على المتهم او بحبسه احتياطيا لاحد ثلاثة اسباب (المادة ١٥٠) اجراءات :

- ١- ان تقوى الادلة ضده .

- ٢- ان يخل بالشروط المفروضة عليه في امر الافراج المؤقت عنه .

- ٣- اذا وجدت ظروف تستدعى اتخاذ هذه الاجراءات . وهذه الظروف يجب ان تتصل بسلامة التحقيق ذاته . وتخضع هذه الاسباب لرقابة الجهة المختصة بمد الحبس او المحكمة التي احيل اليها المتهم محبوسا .

ولما كانت اعادة الحبس بعد الافراج المؤقت تتم باصدار امر جديد وجب ان تسمع اقوال المتهم وليس ثمة ما يمنع اعادة

الافراج عن المتهم وحبسه من جديد عدة مرات كلما توافرت الشروط الواجبة قانونا .

ولم يبين المشرع مدة الحبس الاحتياطي الذي يصدر به الامر ضد المتهم بعد الافراج عنه مؤقتا وذهب رأى الى ان المدة الجديدة هي المكملة للمدة السابقة على الافراج المؤقت استنادا الى ان الافراج كان مؤقتا ووجد ما يزيل اثره وبذلك عادت الحالة الاصلية فتستمر في نفس المدة . ويرى فريق اخر ان امر الحبس الصادر من المحقق في هذه الحالة هو امر حبس جديد يسرى لمدة اربعة ايام اذ انه صدر في ظروف جديدة غير تلك التي اوجبت الاول وبناء على حق مخول بموجب نص اخر وفي رأينا ان النظر الاول تتحقق به مصلحة المتهم من ناحية الضمانات التي يوفرها له عند مد الحبس الاحتياطي .

(ثانيا) المحكمة المحالة اليها الدعوى :

١- اذا كان المتهم المفرج عنه محالا الى المحكمة ، فيجوز لها عند احالة الدعوى الى المحكمة المختصة ان تأمر بالقبض عليه وحبسه احتياطيا . ويجب ان تتوافر مبررات قوية للامر باعادة لحبس .

٢- يجوز للمحكمة ان تأمر بحبس المتهم المفرج عنه ان رأت ضرورة لذلك في ضوء متطلبات التحقيق النهائي (المادة ١/١٥١) اجراءات .

٣- فإذا كانت الاحالة الى محكمة الجنايات فى غير دور الانعقاد ، فان محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة لمشورة تختص بالنظر فى حبس المتهم احتياطيا ، كما تختص ايضا بذلك اذا كانت القضية قد صدر فيها حكم بعدم الاختصاص (المادة ١٥١/٢ و٣) اجراءات .

دور المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى فى الحبس الاحتياطى ضد المتهم
رغم ان فى حبس المتهم احتياطيا ارضاء لعاطفة المجنى عليه ، الا ان قيام النيابة العامة بتمثيل المجتمع فى الدعوى الجنائية يجعل من الاوفق عدم تدخل المجنى عليه فى الاجراءات الخاصة بحبس المتهم احتياطيا او الافراج عنه . وقد يتدخل المدعى بالحق المدنى فى الدعوى الجنائية للمطالبة بالتعويض عما لحقه من اضرار نتيجة لفعل المتهم ، فاذا كانت له صفة فى الدعوى فعلى هذا الوجه فقط . اما من الناحية المدنية فكل ما له قبل المتهم هو التعويض ، والنتيجة المنطقية لهذا انه لا محل لتدخله فى الاجراءات الاحتياطية التى تتخذ ضد لمتهم لا سيما فيما يتعلق بحبسه او الافراج عنه مؤقتا . وقد اخذ المشرع بهذا النظر فلا يقبل من المجنى عليه او المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا يسمع من ايهما اقوال فى المناقشات المتعلقة بالافراج عنه (م ١٥٢ أ.ج) .

الامر بالمنع من السفر :

جرى العمل على ان تأمر النيابة العامة بمنع المتهم من السفر ، وتتمثل وزارة الداخلية لهذا الامر . فتصدر بدورها امرا تنفيذيا يحول دون سفره . وقد خلا قانون الاجراءات الجنائية من نص يسمح لها اتخاذ هذا الاجراء . ولا يجوز قياسه على الحبس الاحتياطي لانه قياس في الاجراءات الماسة بالحرية الشخصية ، وهو ما لا يجوز لان كل اجراء من هذا القبيل يجب ان يكون مصدره القانون . وقد كفل الدستور الحق في التنقل . ولا يحق منع المتهم من السفر وفقا للتشريع الحالي الا اذا عجز المتهم عن دفع الكفالة عند الافراج عنه طبقا (للمدة ١٤٩) اجراءات مما يجب الزامه باختيار مكان للإقامة فيه في مصر او غير ذلك من التزامات الواردة في هذه المادة .

ونصت المادة ٤٠٧ من التعليمات العامة للنيابة العامة على ان يكون طلب الادراج في قائمة الممنوعين من السفر ورفع الحظر عن طريق المكتب الفني بمكتب النائب العام . فاذا رنى الافراج عن متهم من رعايا لدولة او من الاجانب في جناية او في جنة هامة كالسرقة والنصب والتبديد والقتل الخطأ ان مصلحة التحقيق تقتضى منعه من السفر الى الخارج فعلى المحقق ارسال مذكرة بصفة عاجلة الى رئيس النيابة الكلية يوضح فيها الاسباب التى تدعو الى هذا المنع ، ويتولى رئيس النيابة الكلية فى حالة الموافقة على ادراج الاسم فى قائمة الممنوعين ارسال المذكرة

موضحا عليها الاعتبارات الهامة من وجهة نظره الى المكتب
الفنى لفحص الطلب واخطار ادارة الجوازات والجنسية :
التعليمات العامة للنيابات ، الكتاب الاول : التعليمات القضائية
القسم الاول فى المسائل الجنائية ١٩٨٠ ص ١٠٢ .

كذلك نص المشرع على منح المدعى الاشتراكى وحده مجرد
حق طلب المنع من السفر ووضع تنظما بموجبه فرض على
المدعى الاشتراكى ان يعرض طلبه على مستشار منتدب من
محكمة القيم وهذا الاخير هو الذى له سلطة مؤقته فى اصدار
الامر بالمنع من السفر على محمة القيم خلال ثلاثين يوما ، وهى
التى تفصل نهائيا فى الامر ، فنصت المادة ٢٣ من القانون رقم
٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب على ان
للمدعى العام الاشتراكى ان يطلب الى المستشار المنتدب طبقا
لحكم المادة ١٩ من هذا لقانون اصدار امر بمنع الشخص من
مغادرة البلاد اذا اقتضت ذلك ظروف التحقيق وعلى المدعى العام
الاشترراكى ان يعرض الامر والاسباب التى يبنى عليها خلال
ثلاثين يوما من تاريخ اصداره على محكمة القيم والا اعتبر الامر
كأن لم يكن . وعلى المحكمة ان تنظر فيه خلال خمسة عشر يوما
من تاريخ عرض الامر عليها بعد اعلان المطلوب اصدار الامر
ضده ، وتصدر المحكمة قرارها اما بالغائه او بتعديله او
باستمراره هذا هو التنظيم التشريعى الذى اوجبه الدستور ، ولو

اراد لمشرع ان يعطى الحق نفسه للنائب العام او لاية جهة اخرى
ما أعوزه النص على ذلك .

بدائل الحبس الاحتياطي

لجاز القانون للسلطة المختصة بالحبس الاحتياطي ان تصدر
بدلا منه تدبيرا نصت عليه المادة ٢٠١ فقرة اولى وهى مضافة
بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٦ ولم تكن موجودة من قبل حيث
نصت على .

يصدر الامر بالحبس من النيابة العامة من وكيل نيابة على
الإقل وذلك لمدة اقصاها اربعة ايام تالية للقبض على المتهم او
تسليمه للنيابة العامة اذا كان مقبوضا عليه من قبل ويحوز للسلطة
المختصة بالحبس الاحتياطي ان تصدر بدلا منه امرا بأحد التدابير
الآتية :

- ١- الزام المتهم بعدم مبارحة مسكنه او موطنه .
- ٢- الزام المتهم بان يقدم نفسه لمقر الشرطة فى اوقات
محددة.

- ٣- حظر ارتياد المتهم اماكن محددة فاذا خالف المتهم
الالتزامات التى يفرضها التدبير ، جاز حبسه احتياطيا
ويسرى فى شأن مدة التدبير او مداها والحد الاقصى لها
واستئنافها ذات القواعد المقررة بالنسبة الى الحبس
الاحتياطي .

- ويلاحظ ان جميع الاحكام السابقة ولخاصة بالحبس الاحتياطي من حيث منته وحده الاقصى وسلطة مصدره وشروط اصداره وكذلك قواعد استئنائه تنطبق جميعها على هذه البدائل اذ لم يكن للنيابة العامة او القاضى التحقيق او محكمة الجنح المستأنفه منعقدة فى عرفه المشورة الامر باحدها الا فى الحالات التى كانت ستأمر بالحبس الاحتياطي فيها ويثور التساؤل حول مدى جواز استبدال القاضى الجزئى ومحكمة الجنح المستأنفه منعقدة بغرفة المشورة عند نظر الأمر بمد الحبس الاحتياطي باحد التدابير المنصوص عليها سافا .

الحقيقة ان صراحة النص فى قولها يجوز للسلطة المختصة بالحبس الاحتياطي ان تصدر بدلا منه امرا باحد التدابير المنصوص عليها يجيز للقاضى الجزئى ومحكمة الجنح المستأنفه منعقدة فى غرفة المشورة والمحكمة الجنائيات منعقدة فى غرفة المشورة طالما ان هذه الجهات لها سلطة الامر بالحبس الاحتياطي ان تستبدل الحبس الاحتياطي بأحد هذه التدابير وطالما ان هذه الجهات لها ان تأمر بمد الحبس او الافراج عن المتهم بكفالة او غير كفالة فان لها من باب اولى ان تستبدل الحبس الاحتياطي بأحد هذه التدابير وفى هذه الحالة يكون لذوى الشأن استئنائه فاذا استبدل القاضى الجزئى مثلا عند نظره امر مد الحبس الاحتياطي المعروض عليه من النيابة العامة هذا الحبس باحد هذه التدابير يكون للنيابة العامة استئناف قراره امام محكمة الجنح المستأنفه

بغرفة المشورة ويكون المتهم ايضا الحق في استئنافه باعتبار ان احد هذه التدابير تمثل قيد على حرية المتهم .

الرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي :

تتخذ الرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي صورتين هما :

١- رقابة الالغاء . وهي اما رقابة تلقائية يمارسها القاضي من تلقاء نفسه بغير حاجة الى طلب ، او رقابة بناء على طلب المتهم .

٢- رقابة التعويض وتكون دائما بناء على طلب المتهم .

اولا : رقابة الالغاء :

وتكون اما برقابة الجهة المحالة اليها الدعوى من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المتهم ، أو بناء على تظلم المتهم .

[أ] الرقابة الذاتية تقر الجهة المحال إليها الدعوى من تلقاء نفسها مشروعية الحبس الاحتياطي عندما تدخل الدعوى الجنائية في حوزتها سواء لمد الحبس الاحتياطي ، او لاحتالها الى محكمة الموضوع ، او للفصل في الدعوى .

وبالنسبة الى طلب مد الحبس الاحتياطي ، فقد حرصت بعض التشريعات على وضع حد اقصى لمدة الحبس الاحتياطي يتعين بعده عرض الامر على المحكمة للنظر في مد هذا الحبس^(١)

١ - د / احمد فتحي سرور شرح قانون الاجراءات الجنائية

وقد اتاح القانون المصرى للقاضى ان يراقب من تلقاء نفسه مشروعية الحبس الاحتياطى عند النظر فى الاحوال الاتية :

١- اذا انتهت مدة الحبس الاحتياطى الصادر من النيابة العامة يختص القاضى الجزئى بمد هذا الحبس لمدد متعاقبة لا تزيد مجموعها على خمسة واربعين يوما (المادة ٢٠٢) اجراءات .

٢- اذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطى التى يملكها القاضى الجزئى على النحو المتقدم وجب على النيابة العامة عرض الاوراق على محكمة الجنايات المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة للنظر فى مد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة واربعين يوما اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك (المادة ١٤٣/١) اجراءات .

٣- فى مواد الجنايات يجب لمد الحبس الاحتياطى بعد خمسة شهور عرض الامر على المحكمة المختصة للنظر فى مدة على الا تزيد على خمسة واربعين يوما قابلة للتجديد لمدة او لمدد اخرى مماثلة ، والا وجب الافراج عن المتهم فى جميع الاحوال (المادة ١٤٣/٣) اجراءات .

ويلاحظ فى هذا الصدد ان القانون المصرى قد اوجب عرض الامر على النائب العام اذا انقضى على حبس المتهم احتياطيا ثلاثة شهور وذلك لا اتخاذ الاجاءات التى يراها كفيفة لانتهاء من التحقيق (المادة ١٤٣/٢) ومن خلال هذا العرض

يجب على النائب العام ان يراقب شرعية الحبس الاحتياطي وله ان يامر بالافراج عن المتهم عند الاقتضاء . فعرض التحقيق عليه يستهدف اصلا سرعة انجاز التحقيق ، ولكنه يمثل ضمانا للمتهم المحبوس باعتبار انه يعطى نوعا من الرقابة يباشرها المسئول الاول عن الدعوى الجنائية على الحبس الاحتياطي بوصفه من اجراءات التحقيق وقد اشار تقرير اللجنة التشريعية لمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ صراحة الى هذا المعنى . وطبقا للقواعد العامة فان المحامي العام الاول لمحكمة الاستئناف يمارس اختصاص النائب العام في حدود دائرته .

اما بالنسبة الى طلب احالة الدعوى الى محكمة الموضوع ، وقد نص القانون المصرى على ان يفصل قاضى التحقيق فى الامر الصادر بالاحالة الى المحكمة الجزئية او محكمة الجنايات فى استمرار حبس المتهم احتياطيا او الافراج عنه او فى القبض عليه او حبسه احتياطيا اذا لم يكن قد قبض عليه او كان قد قبض عليه او كان قد افرج عنه (المادة ١٥٩) اجراءات .

وعند احالة الدعوى الى المحكمة للفصل فيها ، فانها تراقب من تلقاء نفسها مشروعية الحبس الاحتياطي ولها ان تأمر بالافراج عن المتهم . وقد نصت (المادة ١٥١) اجراءات على انه اذ احيل المتهم محبوسا الى المحكمة يكون الافراج عنه من اختصاصها . ويعني ذلك ان المحكمة تراقب من تلقاء نفسها مشروعية الحبس الاحتياطي . وتطبقا لذلك نصت (المادة ٣٨٠)

لجراءات على ان لمحكمة الجنايات ان تفرج عن المتهم المحبوس احتياطيا بكفالة او بغير كفالة . ويلاحظ ان ما نص عليه القانون المصرى بشأن استمرار حبس المتهم فى مواد الجنج اذا احيل الى المحكمة محبوسا قبل انتهاء مدة الحبس (المادة ١٤٣/٣) تخفف من حدته سلطة الرقابة التلقائية التى تملكها المحكمة على الحبس الاحتياطى . ولا يحول ذلك دون حق المتهم فى مطالبة المحكمة بمزاولة سلطتها فى الرقابة والافراج عن المتهم ، ولو قبل حلول الجلسة المقررة لنظر الدعوى .

كما نصت هذه المادة على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بحبس المفرج عنه ان رأت ضرورة لذلك فى ضوء متطلبات التحقيق النهائى

[ب] الرقابة بناء على طلب المتهم :

يمارس القاضى رقيبته القضائية على الحبس الاحتياطى بناء على طلب المتهم اما من خلال طرق الطعن العادية او بواسطة طعن غير عادى ينظمه القانون هو التظلم كما نص عليه الدستور المصرى . اما طريق الطعن العادى فيبدو اساسا فى صورة استئناف الامر بالحبس الاحتياطى امام الجهة القضائية الاعلى درجة . ويتمثل الطعن غير العادى فى الالتجاء الى جهة اخرى يحددها القانون وفقا لاجراءات خاصة.

وقد نصت الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان على حق كل شخص محروم من حريته بسبب القبض عليه فى الطعن على هذا

الاجراء امام المحكمة لكي تفصل فى مشروعية الحبس فى اقرب وقت ولتأمر باخلاء سيله اذا كان الحبس غير مشروع (المادة ٥/٤) .

ونص اعلان الامم المتحدة بالمبادئ المتعلقة بحق الفرد فى عدم القبض عليه او حبسه احتياطيا بطريقة تحكمه ، على ان لكل من قبض عليه او حبس خلافا للمواد السابقة ، او تعرض لحظر حال فى هذا القبض او الحبس ، او حرم من احد حقوقه الاساسية او احدى ضماناته الاساسية الواردة فى هذه المواد ، يجب ان يكون له الحق فى الطعن عليها امام جهة قضائية للمنازعة فى مشروعية القبض عليه او حبسه ، وأن يحصل علي الافراج عنه دون تأخير إذا كان القبض أو الحبس غير مشروع ،وذلك سواء لتجنب الضرر الذي يهدده أو لاحترام حقوقه .

استئناف أمر الحبس الاحتياطي " الطعن العادي "

من له الحق في الاستئناف

- أولا : استئناف النيابة العامة

فيجوز للنياية العامة أن تستأنف الأمر الصادر من القاضي الجزئي أو محكمة الجنج المستأنفة في غرفة المشورة بالافراج عن المتهم المحبوس احتياطي كلما استدعت ضرورة التحقيق ذلك

(المادة ٢٠٥ اجراءات جنائية)

ويثور التساؤل حول مدى جواز استئناف النيابة العامة أمر الافراج الصادر من القاضي الجزئي أو محكمة الجنج المستأنفة

في غرفة المشورة إذا كان هذا القرار صادر في جنحة ... وسبب هذا التساؤل هو ما حددته صريح نص المادة (١٦٤ / ٢ أ . ج بقولها للنياية وحدها أن تستأنف الأمر الصادر في جنابة بالافراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا ولا شك أن ذلك أثار مشكلات فسي العمل لتسمك المتهم المفرج عنه في جنحة عدم جواز الاستئناف الصادر من النياية لقرار الافراج هذا لصراحة نص المادة سالفة الذكر .

والحقيقة أن المادة ٢٠٥ أجراعت قبل تعديلها بالقانون ٤٥ لسنة ٢٠٠٦ كانت تنص تأكيدا لنص المادة ٢/١٦٤ بقولها للنياية العامة في مواد الجنايات إذا استلزمت ضرورة التحقيق أن تستأنف الأمر الصادر من القاضي الجزئي بالافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا .

لكن وضح بعد تعديلها وفقا لصراحة النص بعد التعديل رغبة المشرع في اجازة حق النياية العامة في استئناف أمر الافراج سواء كان صادر في جنابة او في جنحة بما كان يستوجب معه تدخل تشريعي لتعديل المادة ٢/١٦٤ ليواكب التعديل الحاصل في المادة ٢٠٥ والتي أجازت للنياية العامة استئناف أمر الأفراج مطلقا سواء كان صادرا في جنابة او جنحة .

ثانيا : استئناف المتهم

يجوز للمتهم أن يستأنف الأمر الصادر بحبسه احتياطيا او بمد هذا الحبس من القاضي الجزئي أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة (المادة ١٦٤/٢ ، ٢٠٥ أ.ج

فللمتهم ان يستأنف قرار القاضي الجزئي بمد حبسه امام محكمة الجناح المستأنفه منعقدة في غرفة المشورة واذا كان قرار المد صدر من محكمة الجناح لمستأنفة في غرفة المشورة يكون له استئناف قرارها امام محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة . لكن لا يجوز للمتهم استئناف قرار حبسه الصادر من النيابة العامة اذا لم ينص المشرع على ذلك وان كان من الممكن التظلم من امر الحبس غير المشروع كما سوف نرى فيما بعد لكن هل يجوز استئناف قرار غرفة المشورة لمحكمة الجناح المستأنفة بشأن مد الحبس او الافراج عن المتهم اذا كان قرارها قد صدر بوصفها جهة استئناف لقرارات القاضي الجزئي ؟

والفرض الذى عرض فى العمل تطبيقا لذلك هو صدور قرار من القاضي الجزئي بالافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا فطعننت النيابة العامة عل قرار الافراج هذا امام محكمة الجناح لمستأنفة بغرفة المشورة والتي قررت الغاء القرار المطعون عليه واستمر حبس المتهمين فهل يجوز للمتهم بعد ذلك استئناف قرار غرفة المشورة ذلك امام محكمة الجنايات منعقدة بغرفة المشورة ؟

الحقيقة ان صراحة نص المادة ١٦٧ فقرة اخيرة من قانون الاجراءات الجنائية لا تبيح ذلك اذ قررت ان جميع قرارات غرفة المشورة فى خصوص الفصل فى الطعن فى أوامر الحبس الاحتياطي أو أوامر الافراج المؤقت فى جميع الاحوال نهائية اى غير قابلة للطعن فيها مرة اخرى وهو ما يتفق وصحيح القانون اذ لا يتصور وجود استئناف فى قرار صدر من جهة طعن . .

- ميعاد الاستئناف واجراءاته :

ميعاد استئناف لنياية العامة لامر الافراج المؤقت هو اربعة وعشرين ساعة من تاريخ صدوره بالطبع (م ١٦٦ أ ج) اما استئناف المتهم فليس له ميعاد محدد قله ان يستأنف الامر بمد حبسه فى اى وقت خلال تنفيذه وله عمل استئناف جديد كلما انقضت مدة ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار الرفض (المادة ١٦٦ أ.ج) ويحصل الاستئناف سواء للمتهم او للنياية العامة بتقرير فى قلم الكتاب .

- الفصل فى الطعن فى اوامر الحبس :

تفصل المحكمة التى تنتظر الطعن فى اوامر الحبس الاحتياطي اومدة او الافراج المؤقت على وجه السرعة خلال ثمانى واربعين ساعة من تاريخ رفع الطعن والا وجبالافراج عن المتهم .

فإذا طعن المتهم على قرار مد حبس احتياطي الصادر من القاضى الجزئى او من محكمة الجنج المستأنفة بغرفة المشورة امام محكمة الطعن المختصة كما سلف البيان وهى محكمة الجنج

المستأنفة منعقدة بغرفة المشورة في الحالة الأولى ومحكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة ولم يتم الفصل في هذا الطعن خلال ثمانى واربعين ساعة اللاحقة مباشرة على تاريخ رفع الطعن اى التقريرى بقلم الكتاب وجب الافراج عنه وتعتبر هذه الحالة من ضمن حالات الافراج لوجوبى او الحتمى السابق التعرض لها .

ويكون للمحكمة التى تنتظر الطعن السلطة الكاملة فى الفصل فى الطعن اما بالغاء القرار المطعون فيه واما بتأييده فاذا امرت محكمة الطعن بالالغاء قرار الافراج الصادر للمتهم فى الاستئناف المرفوع من النيابة العامة فانه يلزم عليها ان تصدر قررها هى بمد الحبس الاحتياطى فى اطار القواعد السابق بيانها كما يكون لها تأييد قرار الافراج المطعون فيه واذا كان الاستئناف مرفوع من المتهم فى الأمر من حبسه فتكون لمحكمة الطعن التى تنتظر استئنافا اما تأييد القرار بمد حبسه واضعه لنفسها اسبابا جديدة لقرارها هذا بمد الحبس واما ان تصدر قرارها بالغاء قرار مد الحبس وتأمّر باخلاء سبيله بكفالة او بغير كفالة . كما يكون لها عند الغاء قرار مد الحبس ان تستبدله بأحد التدابير المنصوص عليها فى المادة ١٣٤ أ.ج ويلاحظ انه يلزم على محكمة الطعن عند نظره ان تسمع لاقوال النيابة العامة ودفاع المتهم فى شان هذا الطعن سواء مرفوع منه او من النيابة العامة .

١. التظلم من امر الحبس غير المشروع :

نصت (المادة ٧١) من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ على حق المتهم اوغيره فى التظلم امام القضاء من الاجراء الذى يقيد حريته الشخصية فى جميع الاحوال ، وعلى ان ينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه فى خلال مدة محددة والا وجب الافراج حتما وقد كان اصل هذه المادة فى مشروع الدستور ينص على عرض لتظلم امام رئيس محكمة الجنايات المختص فى خلال مدة محددة والا وجب الافراج حتما . وقد كان اصل هذه المادة فى مشروع الدستور ينص على عرض التظلم امام رئيس محكمة الجنايات المختص فى خلال مدة معينة ن وكان المقصود منها هو الاخذ بنظام " الامر باحضار المحبوس بشخصه " نبحت مدي شرعية الحبس ، وتمشيا مع هذا النص عدل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قانون الطوارئ ، فاعطي للمعتقل حق التظلم بعد مضي ثلاثين يوم من امر الاعتقال امام محكمة امن الدولة العليا ووجب على المحكمة ان تفصل فى هذا التظلم قرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم ذلك بعد سماع اقوال المعتقل وإلا تعين الافراج عنه فورا (المادة ٣) مكررا المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ثم القانون رقم ١٦٤ سنة ١٩٨١ واخيرا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ، ويمثل مبدأ هذا التعديل تجاوبا محمودا من المشرع مع نصوص الدستور فيما يتعلق بحالة الطوارئ

وكان الاجدر ومن الاوفق ان يتضمن قانون الاجراءات الجنائية ما يكفل تطبيق (المادة ٧١) من الدستور في الظروف العادية . ولكن عدم صدور هذا التعديل لا يترتب عليه سلب المحبوس حق التظلم الذى اباحه الدستور . فهو حق دستورى لا يحتاج الى انشاء من جانب القانون . ولم يطلب الدستور من السلطة التشريعية غير مجرد تنظيم استعمال هذا الحق لضمان الفصل فى التظلم خلال مدة محددة . فاذا سكت عن هذا التنظيم الخاص وجب الرجوع الى القواعد العامة فى الاختصاص . وهو ما يقتضى جعل المحكمة المختصة بالدعوى الجنائية هى الجهة صاحبة الاختصاص بالفعل فى التظلم من الحبس الاحتياطي . ان السلطة التشريعية لا تملك بسكوته تعطيل الدستور كما ان السلطة القضائية من جانب مطالبة الحريات وبتطبيق مواد الدستور بوصفه اعلى القوانين مرتبه . وهذا المبدأ قد اكدته محكمة النقض حين قضت بأنه (اذا ما اورد الدستور نصا صالحا بذاته للاعمال بغير حاجة الى سن تشريع ادنى ، لزم اعمال هذا النص من يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له فى هذه الحال قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه) .

وبناء على ذلك ، فإنه حتى يصدر قانون يحدد اجراءات التظلم من الحبس الاحتياطي ، يكون من حق المتهم ان يتظلم امام المحكمة المحال اليها محبوسا ، او الجهة المختصة بالرقابة على الحبس الاحتياطي وهى القاضى الجزئى او غرفة المشورة او

المحكمة المختصة بمد الحبس الاحتياطي طبقا (المادة ٣/١٤٣) إجراءات ، وذلك على حسب الاحوال . وعلى هذه الجهة مراقبة سلامة هذا الاجراء من جميع الوجة ، ولها ان تأمر بالافراج عن المتهم فورا اذا تبينت عدم مشروعية هذا الاجراء . ولهذا النص فائدة خاصة فى الاحوال التي يعجز فيها المتهم عن الالتجاء الى القضاء لوضع حد لحبسه غير المشروع . مثال ذلك استمرار الحبس الاحتياطي رغم انتهاء المدة المقررة فى مواد الجنح (ثلاثة شهور) ودون اعلان المتهم باحاليته قبل هذه المدة الى المحكمة المختصة (المادة ٣/١٤٣) اجراءات ، او استمرار الحبس الاحتياطي فى مواد الجنايات بعد مضي خمسة شهور الى المحكمة المختصة (المادة ٣/١٤٣) او استمرار حبس المتهم رغم وجوب الافراج عنه حتما طبقا (للمادة ١٤٢) اجراءات . ولا يتقيد هذا التظلم بموعد معين .

ثانيا : رقابة التعويض :

الاصل ان ابطال الاجراء غير المشروع وما يستتبعه من إمدار الدليل المنبعث منه هو خير جزاء يناله المتهم فى مواجهة السلطة التى قامت بهذا الاجراء . على انه فى بعض الاحوال يلحق بالمتهم ضرر جسيم بسبب اتخاذ الاجراء غير المشروع قبله . ويبنو ذلك بوجه خاص فى الحبس الاحتياطي . فهذا الاجراء يحرم المتهم من حريته ويبعده عن حياته الاجتماعية ويعطل

اعماله ورزقه ويؤذى أسرته الى غير ذلك من الاضرار المحتملة . لذلك دار البحث حول مدى مسئولية الدولة عن الحبس الاحتياطي غير المشروع .

.مسئولية الدولة عن الحبس الاحتياطي غير المشروع :

يرتبط هذا الموضوع بتحديد اساس مسئولية الدولة عن اخطاء موظفيها العموميين . وقد اتجه الراى قديما الى تاسيسها على فكرة خطأ المرفق العام فقد نصت المادة (٥٧) من الدستور المصرى على ان تكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع اعتداء على حريته الشخصية .

وهنا يلاحظ ان النص قد استخدم لفظ الدولة ولم يستخدم لفظ القانون ، مما يعنى ان الدولة ذاتها كشخص معنوى عام تكفل تعويض المواطنين عما يقع من اعتداء على حرياتهم . ولا يجوز قصر هذا التعويض على ما يقع من موظفى السلطة التنفيذية ، بل يجب ان يمتد لى ما يقع من موظفى السلطة القضائية . هذا هو النطاق الحقيقى لمضمون نص الدستور . وقد سبقنا دساتير مختلفة فى تقرير مسئولية الدولة عن اعمال السلطة القضائية . وقد اتجه مشروع قانون الاجراءات الجنائية الى اقرار مسئولية الدولة عن تعويض المحكوم عليه اذا قضى ببراءته بناء على طلب اعادة النظر (المادة ٣٧٩) . وهو نص عام يحقق رقابة التعويض على كافة الاجراءات الجنائية بشرط صدور حكم بات بتقرر الغوء بناء على اعادة النظر وقد صدر القانون ٤٥ لسنة ٢٠٠٦ لتعديل بعض احكام قانون الاجراءات الجنائية متضمنا نص لم يكن

موجودا من قبل يخفف اثار الحبس الاحتياطي على المتهم اذا ما صدر حكم ببراءته او صدر قرار بان لا وجه لاقامه الدعوى ونلك بنشرة فى جريدتين يوميتين على نفقة الحكومة كما نصت على جواز تعويض المتهم عن حبسه احتياطيا حيث نصت المادة ٣١٢ مكررا بقولها تلتزم النيابة العامة بنشر كل حكم بات ببراءة من سبق حبسه احتياطيا ، وكذلك كل امر صادر بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله فى جريدتين يوميتين واسعى الانتشار على نفقة الحكومة ، ويكون النشر فى الحالين بناء على طلب النيابة العامة او المتهم او احد ورثته وبموافقة النيابة العامة فى حالة صدور امر بان لا وجه لاقامة الدعوى .

وتعمل الدولة على ان تكفل الحق فى مبدأ التعويض المادى عن الحبس الاحتياطي فى الحالين المشار اليهما فى الفقرة السابقة وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قانون خاص .

الكتاب الدورى لمعالى النائب العام

رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦

بشأن ضمانات الحبس الاحتياطي

صدر القانون رقم (١٤٥) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض احكام

قانون الاجراءات الجنائية بتاريخ ١٥ يولية ٢٠٠٦ .

لما كان ذلك ، وكان الحبس الاحتياطي من أخطر الاجراءات الجنائية التى تتخذ قبل المتهم فى مرحلتي التحقيق والمحاكمة لما يترتب عليه من مساس مباشر بحق الانسان فى التنقل الذى كلفته

المادة (٤١) من الدستور ، وذلك خلال مرحلتين من مراحل الدعوى الجنائية يلزم المتهم طوال منتهما اصل البراءة .

وكان القانون رقم (١٤٥) لسنة ٢٠٠٦ المشار اليه قد تضمن معايير وضوابط جديدة يمكن بمقتضاها تحقيق أقصى درجات حسن ممارسة اجراء الحبس الاحتياطي وفقا لما طرأ من تعديل على نصوص المواد (١٣٤ و ١٣٦ و ١٤٢ "فقرة أولى" و ١٤٣ "فقرة أخيرة و ١٥٠ و ١٦٤ "فقرة ثانية" و ١٦٦ و ١٦٨ " الفقرات الأولى والثانية والثالثة و ١٦٧ فقرتان الأولى والثانية و ٢٠١ "فقرة أولى و ١٠٢ "فقرة ثانية" و ٢٠٥ "فقرة ثانية" و ٢٠٦ مكررا "فقرة أولى") من قانون الاجراءات الجنائية .

فإنه تطبيقا للاحكام التي تضمنتها نصوص المادة سألغة البيان وتنظيما للعمل بها حتى يتحقق الهدف المنشود منها ، نوجه عناية السادة اعضاء النيابة اليها داعين اياهم الي البدء في تنفيذها فورا مع مراعاة ما يلي :

أولاً : شروط مبررات الحبس الاحتياطي :

- يجوز حبس المتهم احتياطياً — بعد استجوابه او في حاله هربه
- إذا توافرت السدائل الكافية على ارتكابه احدي الجرائم الاتية
- الجنايات .
- الجرح المعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة .

- ويراعى أن المشرع رفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس في الجناح التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي إلى مدة لا تقل عن سنة بعد أن كان الحد الأدنى يزيد على ثلاثة أشهر.
- لا يجوز حبس المتهم احتياطياً إلا إذا توافرت إحدى الحالات أو الدواعي الآتية :
 - إذا كانت الجريمة في حالة تلبس ، ويجب تنفيذ الحكم الحكم فيها فور صدوره ، كما الحال في الجنايات وجنح السرقة والمخدرات وغير ذلك من الحالات المنصوص عليها قانوناً .
 - الخشية من هروب المتهم .
 - خشية الأضرار بمصلحة التحقيق سواء بالتأثير على المجني عليها أو الشهود ، أو العبث في الأدلة أو القرائن المادية ، أو بإجراءات اتفاقات مع باقي الجناة لتغيير الحقيقة أو طمس معالمها .
 - توقي الاخلال الجسيم بالأمن والنظام العام الذي قد يترتب على جسامه الجريمة .
- ويجوز حبس المتهم احتياطياً في الجنايات أو الجناح المعاقب عليها بالحبس — وإن كانت عقوبة الحبس تقل عن سنة — إذا لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر ، حيث يعد عدم محل الإقامة المشار إليه مبرراً لحبس المتهم احتياطياً في هذه الحالة .

- لا يجوز اصدار امر الحبس الاحتياطي أو أحد التدابير البديلة له والآن بيانها فيما بعد إلا من عضو نيابة من درجة وكيل نيابة على الأقل ، ولا يجوز لمعاون او مساعد النيابة اصدار الامر بالحبس الاحتياطي أو أحد التدابير ، ولا يجوز ندبه لإصدار ذلك الامر .
- إذا راي معاون أو مساعد النيابة توافر شروط ومبررات حبس المتهم احتياطيا في القضية التي يتولي تحقيقها فيجب عليه عرض الامر على وكيل نيابة على الأقل لاصدار امر الحبس الاحتياطي أو أحد التدابير البديلة للحبس الاحتياطي .
- يجب على اعضاء النيابة مراعاة ظروف ما يعرض عليهم من قضايا وامعان النظر في تقدير مدي لزوم حبس المتهمين احتياطيا ، وعليهم على وجه الخصوص مراعاة ظروف المتهم الاجتماعية والارتباطات العائلية والمالية ومدي خطورة الجريمة والامر في ذلك متروك لفتنتهم وحسن تقديرهم .

ثانيا : بدائل الحبس الاحتياطي :

- يجوز للنيابة العامة ان تصدر — بدلا من حبس المتهم احتياطيا — أمرا باحد التدابير الاتية :
- ١- إلزام المتهم بعدم مبارحة مسكنه أو موطنه .

٢- الزام المتهم بان يقدم نفسه لمقر الشرطة في اوقات محددة

٣- حظر ارتياد المتهم اماكن محددة .

• إذا خالف المتهم الالتزامات التي يفرضها احد هذه التدابير

، جاز حبسه احتياطيا بأمر مسبب :

• لايجوز الامر باحد التدابير سائلة البيان بعد الافراج

المؤقت عن لمتهم المحبوس احتياطيا الا اذا توفرت

شروط ومبررات اصدار امر جديد بحبس المتهم احتياطيا

، كما لا يجوز الجمع بين الامر بحبس المتهم الهارب

احتياطيا واحد هذه التدابير .

• ويسرى فى شان مدة للتبدير ومدها والحد الاقصى لها

واستثناءا الامر للصادر بالتبدير او بمدة ذات القواعد

المقررة بالنسبة الى الحبس الاحتياطي ، ومن ثم يجب

على عضو النيابة المختص اذا ما رأى عدم حبس المتهم

احتياطيا ، وامر بالزامه باحد التدابير سائلة البيان ان

يضمن قراره مدة التبدير ، واتخاذ اجراءات مد هذه المدة

وفقا لذات القواعد المقررة بالنسبة لى الحبس الاحتياطي .

. ثالثا : تسببب مر الحبس وتنفيذه :

• يجب ان يشتمل امر الحبس على بيان الجريمة المسدة الى

المتهم والعقوبة المقررة لها والاسباب التى بنى عليها ،

ويراعى فى هذا الشأن ما يلى :

- يثبت عضو النيابة لمختص بمحضر التحقيق قراره بحبس المتهم احتياطيا على ذمة التحقيق المدة المقررة قانونا وفقا لما تضمنه امر الحبس الصادر منه .
- يحضر عضو النيابة المختص الامر لصادر منه بحبس المتهم احتياطيا على النموذج المعد لذلك (استمارة رقم ١٠ نيابة) والمرفق صورته هذا الكتاب - تيسرا للاجراءات - ويزيله بتوقيعه وتوقيع كاتب التحقيق وبصمه خاتم النيابة .
- * يجب ان بضمن وكيل النيابة امر الحبس المشار اليه في الفقرة السابقة بيانا بالجريمة المسندة الى المتهم والعقوبة المقررة لها والاسباب التي بنى عليها حتى لا يون عرضه لبطالته وبطلان ما يترتب عليه من اجراءات .
- اذا كانت الوقائع محل التحقيق تشكل اكثر من جريمة - سواء اكانت مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة او غير مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة او غير مرتبطة - فيكتفى فى بيان الجريمة المسندة الى المتهم ولعقوبة المقررة لها فى امر الحبس باثبات الجريمة الاشد والعقوبة المقررة لها ، مع مراعاة الدقة فى ذلك .
- يحضر كاتب التحقيق ثلاث صور من اصل امر الحبس المشار اليه سلفا ويوقع عليها ، ثم يقوم عضو النيابة مصدر الامر بمراجعتها على الاصل ويوقع عليها ، وتبصم ايضا بخاتم النيابة .

- يرسل اصل امر الحبس وصورتان منه الى الجهة المختصة بتنفيذه ، ويحتفظ بالصورة الثالثة بملف القضية .
- يقوم مأمور السجن بقبول المتهم المحبوس احتياطيا وايداعه السجن ، واستلام صورتين من امر الحبس يحتفظ باحدهما فى السجن ضمن المستندات المقررة ، ويسلم الاخرى للمتهم بعد اعلانه بامر الحبس ، ويحرر لبيانات الخاصة بتلك الاجراءات على اصل امر الحبس ، ويزيله بتوقيعه توقيع المتهم وخاتم السجن ، ثم يعيده الى النيابة .
- يتابع كاتب التحقيق اعادة اصل امر الحبس من السجن الى النيابة بعد استيفاء بياناته ، ويرفقه بالقضية الخاصة ويوم بتعليته على ملفها بعد مراجعته على الصورة لمحافظة فى الملف .

رابعاً : حبس المتهمين الاحداث :

- لا يجوز حبس المتهم الحدث الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة .
- اذ كانت ظروف الدعوى تستدعى التحفظ على المتهم الحدث الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة فيجوز ايداعه احدى دور الملاحظة مدة لا تزيد على اسبوع والامر بتقديمه عند كل طلب ، على الا تزيد مدة الايداع على اسبوع ما لم تأمر محكمة الاحداث بمدها وفقاً لقواعد الحبس الاحتياطى المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية .

- يجوز بدلا من الاجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة الامر بتسليم الطفل الى احد والديه او لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب .

- لا يجوز اتخاذ احد التدابير المنصوص عليها في البند ثانيا ضد المتهم الحدث الذي لم يبلغ خمس عشر سنة لانه اجراء بديل للحبس الاحتياطي والذي لايجوز في هذا السن .

. خامسا : مدة الحبس الاحتياطي واجراءاته مدتها :

- الامر الصادر بالحبس من النيابة العامة يكون لمدة اقصاها اربعة ايام تالسية للقبض على المتهم او تسليمه للنياية اذا كان مقبوضا عليه من قبل .

- اذا رأت النيابة مد الحبس الاحتياطي فيجب عليها ان تعرض الاوراق على القاضي الجزئي في اخر يوم يسرى فيه الحبس او في اليوم السابق عليه اذا كان يوم جمعه او عطلة رسمية ليصدر امرا - بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم في كل مره - بمد الحبس الاحتياطي لمدة او لمدد متعاقبة لا تجاوز كل منهما خمسة عشر يوما وبحيث لا تزيد مجموع مدد الحبس بمعرفته على خمسة واربعين يوما ، و الافراج عن المتهم بكفالة او بغير كفالة فياذا لم ينته التحقيق خلال هذهالمدة ورات النيابة مد الحبس الاحتياطي زيادة على ماهو مقرر في الفقرتين نعين عليها عرض القضية قبل انقضاء مدة الحبس على محكمة الجنتح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، لتصدر امرا - بعد سماع اقوال

النيابة العامة والمتهم في كل مرة - بمدد لحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة واربعين يوما ، او الافراج عن المتهم بكفالة او بغير كفالة .

- لا يجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطي - بما في ذلك مدد لحبس القررة للنيابة والقاضي الجزئي ومحكمة الجنح المستأنفة - على ثلاثة اشهر في الجنح ما لم يكن المتهم قد اعلن باحاليته الى محكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة .

- وفي حالة اعلان المتهم بالاحالة في مواد الجنح يجب على النيابة العامة ان تعرض امر الحبس خلال مدة لا تجاوز خمسة ايام من تاريخ الاعلان بالاحالة على المحكمة المختصة للنظر في استمرار حبس المتهم او الافراج عنه وفقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة (١٥١) من قانون الإجراءات الجنائية .

- يجب الافراج فورا عن المتهم المحبوس احتياطيا في الجنح إذ بلغت مدة حبسه في الجنح ثلاثة اشهر ولم يكن قد اعلن باحاليته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة ، او كان قد اعلن باحاليته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة ، او كان قد اعلن باحاليته ولم يعرض امر حبسه على المحكمة المختصة خلال خمسة ايام من تاريخ الاعلان بالاحالة .

- اذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم جنائية فلا يجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطي على خمسة شهور الا بعد الحصول قبل انقضائها على امر من المحكمة المختصة بمدد الحبس مدة لا تزيد

على خمسة واربعين يوما قابلة للتجديد لمدة او مدد اخرى مماثلة والا وجب الافراج عن المتهم .

- وفي جميع الاحوال لا يجوز ان تجاوز مدة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق وسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث الحد الاقصى للعقوبة السالبة للحرية بحيث لا تجاوز ستة اشهر في الجنح وثمانية عشر شهرا في الجنايات وستين اذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد او الاعدام .

- يجب ان يشتمل الامر بمد لحبس الاحتياطي - سواء اكان صادرا من القاضي الجزئي او من قاضي التحقيق او من النيابة العامة عند استعمال سلطة قاضي لتحقيق في الحبس الاحتياطي او محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة او المحكمة المختصة - على بيان الجريمة المسندة اتي المتهم والعقوبة المقررة لها والاسباب التي بنى عليها الامر ، ويراعى في هذا الشأن القواعد المشار اليها سلفا في البند ثالثا بشأن تسبيب امر الحبس وتنفيذه ، وتحرير الاوامر الصادرة بمد الحبس الاحتياطي على النموذج المعد بذلك (استمارة رقم ١٠ اج نيابة) والمرفق هذا الكتاب

ـ سادسا : استعمال سلطة قاضى التحقيق فى الحبس الاحتياطي :

ـ يجوز للنسابة العامة - بالاضافة الى السلطة المقررة لها - استعمال سلطة قاضى التحقيق فى الحبس الاحتياطي عند مباشرة التحقيق فى الجنايات الاتية :

- ـ الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج .
- ـ الجنايات لمضرة بالحكومة من جهة الداخل .
- ـ المفرقات .
- ـ اختلاس المال العام واعدوان عليه والغدر .

وهى الجنايات المنصوص عليها فى الباب الاول والثانى والثالث مكررا والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . - ويكون للنسابة العامة ايضا - فضلا عن ذلك - سلطة محكمة الجنح المستأنفة لمنعقدة فى غرفة لمشورة المنصوص عليها فى المادة (١٤٣) من قانون الاجراءات الجنائية وانشأف بيانتها فى بند خامس فى تحقيق جرائم الارهاب المنصوص عليها فى القسم الاول من الباب الثانى من قانون العقوبات بشرط الا تزيد مدة الحبس فى كل مرة على خمسة عشر يوما .

ـ يجب ان يصدر امر الحبس الاحتياطي فى هذه الحالة من رئيس نيابة على الاقل ، ولا اختصاص لمن هم دونه من اعضاء النيابة فى الامر بالحبس الاحتياطي ، طبقا لما نصت عليه المادة ()

٢٠٦ مكررا) من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يجوز ندب من هو دون رئيس النيابة لاصدار امر الحبس الاحتياطي .

- كما يجوز للنياية العامة ايضا - بالاضافة الى السلطة المقررة لها - استعمال سلطة قاضى التحقيق فى الحبس الاحتياطي فى تحقيق الجرائم التى تختص بنظرها محاكم امن لدولة "طوارئ" طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة (١٠) من القانون رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وهى :

[١] الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر العسكرية التى يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه .

[٢] الجرائم المنصوص عليها فى الكتاب الثانى من قانون العقوبات فى الابواب والمواد الآتية :

[أ] الباب الاول

(الجايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج)

[ب] الباب الثانى

(لجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل)

[ج] الباب الثانى

مكررا (المرقعات) .

[د] المادة ١٧٢ (التحريض بواسطة الصحف وغيرها على ارتكاب جنائيات القتل او النهب او الحرق)

[هـ] المادة ١٧٤ (التحريض على قلب نظام الحكم ، او ترويج المذاهب التي ترمى الى تغيير الدستور او النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة او الاراب)

[و] المادة ١٧٥ (تحريض الجند على الخروج على الطاعة)

[ز] المادة ١٧٦ (التحريض على التمييز ضد طائفة من

طوائف الناس اذا كان من شان هذا التحريض تكدير السلم العام)

[ح] المادة ١٧٧ (التحريض على عدم الانقياد للقوانين)

[ط] لمادة ١٧٩ (اهانة رئيس الجمهورية)

[٣] الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

في شان الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له .

[٤] الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (١٠) لسنة ١٩١٤

بشان التجمهر .

[٥] الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٢٣

بشان الاجتماعات العامة والمظاهرات .

* يجب ان يصدر امر الحبس الاحتياطي عند مباشرة التحقيق في

الجرائم التي تختص بنظرها محاكم امن الدولة "صواري" السالف

ببها من وكيل نيابة على الاقل ، ولا اختصاص لمن هم دونه من

اعضاء النيابة في الامر بالحبس الاحتياطي .

* يجب على اعضاء النيابة اذا ما اقتضت مصلحة التحقيق في

الجرائم سائلة البيان استعمال سلطة قاضي التحقيق في الحبس

الاحتياطي المنصوص عليها في المادة (١٤٢) من قانون الاجراءات الجنائية اتباع مايلي :

- يأمر عضو النيابة المختص بحبس المتهم احتياطيا لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما متى تبين له - بعد استجواب المتهم او في حالة هربه - قيام دلائل كافية على ارتكبه الجريمة المسندة اليه والتي يجوز فيها قانونا حبس المتهم احتياطيا .

- ويجوز لعضو النيابة المختص مد الحبس المشار اليه في البند السابق لمدينين مماثلتين متعاقبتين بحيث لا تزيد مدة الحبس في مجموعة على خمسة واربعين يوما .

- على عضو النيابة المختص - قبل انقضاء مدة الحبس الاحتياطي في كل مرة - ان يسمع اقوال المتهم ودفاع محامية في حالة حضوره ، ويسأله عما اذا كان لديه اقوال جديدة يريد الادلاء بها او دفاع اخر يبيديه ، ثم يصدر امره بمسحب حبس المتهم لمدة يحددها وفقا لما سبق بيانه او يأمر بالاقراج عنه بكفالة او بغير كفالة .

- اذا لم ينته التحقيق ، ورأى عضو النيابة المحقق مد الحبس الاحتياطي زيادة على مدة الخمسة واربعين يوما المشار اليها ، يجب عليه قبل انقضاء تلك المدة عرض لاوراق على محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، لتصدر امرها - بعد سماع اقوال النيابة العامة

والمتهم ، - بمدد الحبس مدة او مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة واربعين يوما او الافراج عن المتهم بكفالة او بغير كفالة ، مع مراعاة ما سبق الاشارة اليه فى شان تحويل لنياية العامة سلطة محكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة فى مد الحبس الاحتياطى فى تحقيق جرائم الارهاب بشرط الا تزيد مدة لحبس فى كل مرة عن خمسة عشر يوما وفقا لما تنص عليه الفقرة الاولى من المادة (٢٠٦ مكررا) من قانون الاجراءات الجنائية .

- فى جميع الاحوال يراعى الحد الاقصى لمدة الحبس الاحتياطى المقرر قانونا بنص المادة (١٤٣) من قانون الاجراءات الجنائية والسالف بيانها فى البند خامسا .

* يجب تسبيب الامر الصادر بحبس المتهم احتياطيا او بمد هذا الحبس عند مباشرة السلطة المقررة لقاضى التحقيق فى الحبس الاحتياطى وكذا عند مباشرة سلطة محكمة انجج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة على نحو ما سبق بيانه فى البند ثالثا .

. سابعا : اعادة حبس المتهم بعد الافراج عنه

- الامر الصادر بالافراج عن المتهم لا يمنع من اصدار امر جديد بالقبض على المتهم او بحبسه اذا ظهرت ادلة جديدة ضده او ادخل بالشروط المفروضة عليه اوحدت ظروف تستدئ اتخاذ هذا

الاجراء ، وذلك مع عدم الاخلال بالحد الاقصى المقرر قانونا لمدة الحبس الاحتياطي المشار ليه في البند خامسا .

* يراعى تسبب الامر الجديد الصادر بحبس المتهم ، وكذا تسبب الاوامر الصادرة بمد هذا الحبس وفقا لما سلف بيانه في البند ثالثا .

* يجوز - بدلا من اعادة حبس المتهم احتياطيا - اصدار امر باحد التدابير السالف بيانها المشار اليها في البند ثانيا .

ثامنا : استئناف امر الحبس الاحتياطي او مد هذا الحبس :

يجوز للمتهم ان يستأنف الامر الصادر بحبسه او بمد هذا الحبس في اى وقت من تاريخ صدور امر الحبس او مده ، فاذا صدر قرار برفض استئنافه جاز له ان يتقدم باستئناف جديد كلما انقضت مدة ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار الرفض .

* يتم استئناف امر الحبس الاحتياطي او مد هذا الحبس من المتهم او وكيله بتقرير فى قلم كتاب النيابة على النموذج المعد لذلك (نموذج ١٣ "تنابة") والمرفق صورته بهذا الكتاب ويجب الا تجاوز تاريخ الجلسة المحددة لنظر الاستئناف ثمانى واربعين ساعة من تاريخ التقرير به .

* يجوز للمتهم او وكيله لتقرير باستئناف امر لحبس الاحتياطي او مد هذا الحبس منذ صدور هذا الامر وقبلان تتم اجراءات علانه به عن طريق مامور لسجن وفقا لما سبق بيانه .

يرفع استئناف لمتهم امام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة اذا كان امر الحبس او مد هذا الحبس صادرا من النيابة او من قاضى التحقيق او من القاضى الجزئى ، ويرفع الاستئناف امام محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة ، اذا كان امر مد الحبس صادرا من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، واذا كان امر الحبس او مدة صادرا من محكمة الجنايات فيرفع الاستئناف الى الدائرة المختصة التى تخصص فى محكمة الجنايات لذلك .

* يجب الافراج فورا عن المتهم اذا لم يفصل فى الطعن فى امر الحبس الاحتياطي او مدة خلال ثمانى واربعين ساعة من تاريخ رفع الطعن .

تاسعا : استئناف امر الافراج المؤقت :

- للنيابة العامة وحدها ان تستأنف الامر الصادر فى جناية بالافراج المؤقت عن لمتهم المحبوس احتياطيا .

- يكون ميعاد استئناف النيابة لامر الافراج المؤقت اربعا وعشرين ساعة من تاريخ صدور الامر .

- يتم استئناف امر الافراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا بتقرير فى قلم كتاب النيابة على النموذج المعد لذلك (نموذج رقم ١٤ "نيابة") ولمرفق صورته فى هذا الكتاب ، ويجب على عضو النيابة المستأنف ان يحدد الجلسة المحددة لنظر الاستئناف بما لا

يجاوز ثمانى واربعين ساعة من تاريخ التقرير به ، والتوقيع على تقرير الاستئناف .

- يرفع استئناف النيابة امام محكمة الجنح المستأنف منعقدة فى غرفة المشورة اذا كان امر الافراج صادر من محكمة لجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة .

- يجب الفصل فى الاستئناف خلال ثمانى واربعين ساعة من تاريخ التقرير بالاستئناف .

- ينفذ الامر الصادر بالافراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا فى حالتين :

[أ] اذا لم تستأفه النيابة العامة فى الميعاد المقرر قانونا (اربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره)

[ب] اذا لم يفصل فى الاستئناف خلال ثمانى واربعين ساعة من تاريخ رفع الطعن .

- للمحكمة المختصة بنظر الاستئناف ان تأمر بمد حبس المتهم طبقا لما هو مقرر فى المادة (١٤٣) من قانون الاجراءات الجنائية.

- يجب على اعضاء النيابة عرض لقضايا لتي تم فيها استئناف اوامر الحبس الاحتياطى او مد هذا الحبس او الافراج المؤقت على نوائر المحكمة الابتدائية او محكمة الجنايات المختصة لنظر هذا الاستئناف ضمنا لحسن سير الاجراءات .

- تفيد البيانات المتعلقة بإجراءات استئناف أوامر الحبس الاحتياطي أو مد هذا الحبس أو أوامر الإفراج المؤقت والفصل فيها بسجل قيد قضايا المحبوسين احتياطيا المنصوص عليها في المادة (١٢٢) من التعليمات الكتابية للنيابات وفي اجنده التحقيق المشار اليها في المادة (٦٢٥) من التعليمات للنيابات.

. عاشرا: نشر الحكم ببراءة من سبق حبسه احتياطيا:

- النيابة العامة هي المنوط ها الامر باتخاذ اجراءات نشر كل حكم بات ببراءة من سبق حبسه احتياطيا ، وكذلك كل امر صادر بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله في جريمتين يوميتين واسعى الانتشار على نفقة الحومة .
- تقوم النيابة بنشر احكام البراءة المشار اليها في البند السابق من تلقاء نفسها او بناءا على طلب المتهم او احد ورثته .
- لا تتم اجراءات النشر في حالة صدور امر بان لا وجه لاقامة الدعوى الا بعد موافقة النيابة العامة ، وذلك اذا ما رأت ان الواقعة بحسب ظروفها تتطلب ذلك .
- تعرض ملفات القضايا المحكوم فيها بالبراءة والتي حبس المتهمون فيها احتياطيا _ قبل ايداعها قلم الحفظ - على رئيس النيابة الكلية او مدير النيابة الجزئية بحسب الاحوال وذلك لمراجعتها ، وفحص الطلبات المقدمة من المتهم او

أحد ورثته في شأن نشر هذه الأحكام ، وذلك للأمر باتخاذ إجراءات النشر .

- ينشأ بكل نيابة كلية وجزئية سجل تقيد فيه بيانات القضايا المحكوم فيها بالبراءة أو الصادر فيها أوامر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية والتي حبس المتهمون فيها احتياطياً ، وقرارات النيابة العامة بشأن النشر ، وإجراءات تنفيذ هذه القرارات .

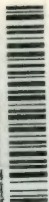
فهرس الكتاب

| | |
|----|--|
| ٣ | مقدمة |
| ٣ | الطبيعة القانونية للحبس الاحتياطي |
| ٦ | خطورة الحبس الاحتياطي |
| ٨ | النصوص القانونية المعدلة للحبس الاحتياطي |
| ٢٧ | مفهوم الحبس الاحتياطي |
| ٢٨ | مشروعية الحبس الاحتياطي |
| ٢٩ | دواعي الحبس الاحتياطي |
| ٣٠ | شروط الحبس الاحتياطي |
| ٣١ | الأشخاص الذين لا يجوز حبسهم احتياطياً |
| ٣٦ | توقيت صدور الأمر بالحبس الاحتياطي |
| ٣٧ | مدة الحبس الاحتياطي |
| ٤٢ | الحدود القصوى للحبس الاحتياطي |
| ٤٤ | الجزاء المترتب على مخالفة ذلك |
| ٤٦ | شكل أمر الحبس وبياناته |
| ٤٨ | تسبيب أمر الحبس الاحتياطي |
| ٤٩ | تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي |
| ٥١ | خطر اتصال رجال السلطة بالمحبوس احتياطياً |
| ٥٢ | خصم مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة المحكوم بها |
| ٥٤ | انقضاء الحبس الاحتياطي |
| ٥٨ | الإفراج الحتمي |

- ٥٩ شروط الافراج المؤقت
- ٦١ الحبس المطلق
- ٦٢ التوسع في سلطة النيابة العامة في جرائم الارهاب
- ٦٣ ضمانات الافراج
- ٦٧ اعادة حبس المتهم المفرج عنه
- ٦٩ دور المجني عليه والمدعي بالحق المدني في الحبس الاحتياطي للمتهم
- ٧٠ الامر بالمنع من السفر
- ٧٢ بدائل الحبس الاحتياطي
- ٧٤ الرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي
- ٧٨ استئناف امر الحبس الاحتياطي
- ٧٨ من له حق الاستئناف
- ٨١ ميعاد الاستئناف واجراءاته
- ٨١ الفصل في الطعن في اوامر الحبس
- ٨٣ التظلم من امر الحبس غير المشروع
- ٨٥ رقابة التعويض
- ٨٦ مسؤولية الدولة عن الحبس الاحتياطي الغير مشروع
- ٨٧ الكتاب الدوري للنائب العام رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦
- الفهرس ١٠٧



Bibliotheca Alexandrina



1240093